

حياة وسوق

ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر
عن صحيفة الحياة الجديدة

الأحد 19 كانون الثاني 2014 - السبت 25 كانون الثاني 2013 السنة الثالثة / العدد (136)

مؤسسة CHF الدولية هي الآن
Global Communities
مجتمعات عالمية
شراكة نحو الأفضل
نفس المؤسسة، نفس الأشخاص، نفس القيم

سوق العقارات في قطاع غزة..
سقوط مدو

10

استثمار عشرات مليارات الشواقل
لتثبيت سعر أدنى للدولار

14

مؤتمر يوصي بتأطير المزارعين
ضمن حركة وطنية اجتماعية

8

العاروري: مؤسسة الضمان
الاجتماعي حاجة ملحة الآن وجزء
من مسؤوليات الحكومة

9

ملتقى «مال وأعمال».. اجتمع
على نجاح التنظيم ودعوات
لمتابعة التوصيات

4

الضرائب..

رجال أعمال يطالبون بالرحمة
وزلوم يؤكد: يوجد تهرب
"مقنن"

2

مصنع فلسطيني
للإسمنت خلال الأعوام
الأربعة المقبلة

15

الضرائب

الضرائب

يشكون من إجراءات ضريبية "متصاعدة"، وحملات تنفيذ الضابطة الجمركية ونقل ملفات الشركات الكبيرة لرام الله

رجال أعمال..

الرحمة أو التصعيد!



نضال البزرة

حياة وسوق

بشار دراغمة

ان يتم التضيق عليه". وأضاف: "نحن شعب تحت احتلال، والاحتلال يؤثر على الوضع الاقتصادي والنمو وكل تفاصيل حياتنا، ونحن نريد دفع ضرائب، ولا يمكن بناء دولة من دون الانتماء للبلد ودفع الضرائب، لكن على قدر ما نستطيع وضمن الأجواء المحيطة بنا". وأوضح البزرة ان "الظروف في الدول المستقلة المحيطة في فلسطين أفضل من ناحية الضرائب لأنها في تلك الدول تغطي الكثير من الخدمات للمواطن من الصحة والتعليم والبطالة وعدة أمور أخرى، كما أن التجار أو رجل الأعمال يحصل على الكثير من الخدمات مقابل دفعه الضرائب".

دائرة كبار المكلفين

وبشأن وجود دائرة في الضريبة تسمى دائرة كبار المكلفين أوضح رئيس ملتقى رجال أعمال نابلس: "ان الأمور تتجه تدريجياً لسحب معظم الشركات والمؤسسات التجارية إلى هذه الدائرة، حيث كانت في البداية تستهدف الشركات الكبرى مثل شركات الاتصالات والبنوك والتأمين لكن بعد ذلك تم طلب ملفات الشركات التي تبلغ مبيعاتها عشرة ملايين شيقل، وبعدها تم طلب ملفات الشركات التي تباع بسبعة ملايين شيقل". وأضاف: "والله أعلم شو إلي بده ييجي".

وأوضح البزرة ان الشركات التي تباع بعشرة أو سبعة ملايين شيقل لا يمكن ان تكون ضمن دائرة كبار المكلفين. وأضاف: "مثلاً شركة تباع مواد غذائية ربما لا تكون أرباحها من إجمالي هذا المبلغ 1% فقط، ويضاف إليها مصاريف ونفقات أخرى، فهل هذه من الشركات الكبرى؟".

وأوضح البزرة أن المستشفيات فيها خدمة (VIP) وحتى السجن، وأضاف: "والآن يأتون لنا ليقولوا انهم عملوا دائرة لكبار المكلفين في رام الله". وأوضح ان "هذه الدائرة تعيق عمل التجار ولا تساعدهم خاصة في ظل وجود الحواجز العسكرية التي تعيق من تحرك التجار بشكل كبير، وبالتالي فان التوجه إلى رام الله يعني اضاءة الوقت بالنسبة للتاجر وليس التسهيل عليه" مشيراً إلى أن "التجار يحتاجون

يتوجه اليوم رجال الأعمال في مدينة نابلس إلى مقر المحافظة للمشاركة في اجتماع مع مدير عام ضريبة الدخل حمزة زلوم، وكل منهم يحمل همومه الخاصة، وكلهم يشترك بها، والكل يأمل أن يتم التوصل إلى حلول مرضية لجميع الأطراف.

في نابلس كما الحال في غيرها من المدن يشكو رجال الأعمال من إجراءات ضريبية يقولون عنها "متصاعدة"، ومن حملات تنفيذ الضابطة الجمركية بحثاً عن المتخلفين عن دفع الضرائب، كما يشكون من قضية نقل ملفات الشركات الكبيرة إلى مدينة رام الله، وكذلك خطة الدمج الضريبي وجعل ضريبي الدخل والقيمة المضافة في ضريبة واحدة، وهي الخطوة التي يرى التجار أنها تلحق ضرراً مادياً بهم.

يوم الخميس الماضي، ولدى تواجدها في ملتقى رجال أعمال نابلس، يرن هاتف نضال البزرة رئيس الملتقى، ليكون في الطرف الآخر تاجر يشكو من تواجد الضابطة الجمركية في محله.

ويؤكد البزرة أن "هذه المداهمات" ارتفعت مؤخرًا، لكن الضابطة الجمركية ترفض تسميتها بالمداهمات وتؤكد أنها زيارات روتينية الهدف منها تنفيذ القانون.

ويوضح البزرة ان هناك الكثير من الإجراءات الضريبية التي ترزع التجار وحتى أنها تعيق عملهم، مشيراً إلى أن رجال الأعمال مضطرون للتصعيد إذا لم تتجاوب الحكومة مع مطالبهم وقال: "نؤكد أن النقابات التي تضرب وتصعد للمطالبة بحقوقها ليس أقل شأنًا منا وسيكون هناك تصعيد من قبلنا إذا لم تنجز مطالبنا".

واعتبر البزرة أن فكرة الدمج الضريبي غير قانونية وقال: "عليهم ان يتعاملوا معنا بالقانون، لا ان يكون الهدف محاصرة التجار والشركات ورجال الأعمال من كل الجهات".

وبين البزرة ان "الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد ناشئ ويجب أن يتوفر له الدعم لا

تهرب ضريبي في كبرى دول العالم وليس في فلسطين فقط. وأضاف: "هناك مثلاً من يلتزمون بدفع 70% من الضرائب، لماذا أبقى الأحقهم لدفع 100%، لماذا لا أتوجه إلى من لا يدفعون ضرائب أصلاً ويتهربون منها؟".

وأشار البزرة إلى وجود تجار يعملون في مناطق لا تستطيع الأجهزة الفلسطينية الوصول إليها بحكم طبيعة تلك المناطق وتصنيفاتها الأمنية، موضحاً ان من يعملون هناك لا يدفعون أية ضرائب وفي تلك المناطق أيضاً تتم عمليات تهريب للبضائع، بالإضافة للتجارة غير القانونية التي تتم في بعض المناطق مثل الرام والعيزرية وبالنهاية كلها بضائع تدخل إلى الأسواق الفلسطينية وتنافس التاجر المحلي الذي يدفع الضريبة.

إلى الكثير من المعاملات بشكل دوري وبالتالي لا يمكن أن يمضوا وقتهم على الطرقات بين رام الله وبقية المدن".

وأوضح رئيس ملتقى رجال أعمال نابلس انه تواصل مع مدير عام دائرة الضريبة حمزة زلوم بهذا الشأن وأخبره ان كبار المكلفين يمكنهم الحصول على الخدمات التي يريدونها من دوائر الضريبة الموجودة في المدن. وأضاف: "لكن عندما راجعنا تلك الدوائر قالوا لنا إنه طالما ملف الشركة في رام الله لا يمكن أن نقدم لكم أي خدمة وعليكم التوجه إلى رام الله".

وتابع البزرة "طالما انتم معترفون اننا من كبار التجار، لماذا تعيقون عملنا ونبقى على الطرقات بين نابلس ورام الله، أليس هذا اضاءة للوقت في ظل الحواجز والمعوقات؟".

نسبة قليلة من المتهربين ضريبياً

وقال البزرة ان نسبة المتهربين ضريبياً في المدن الفلسطينية قليلة جداً، مشيراً إلى وجود





حمزة زلوم

زلوم:

لا شفافية لدى شركات كثيرة ويوجد تهرب ضريبي «مقنن»

صناعية حقيقية، وكل ما وافق عليه الاحتلال هو إقامة منطقة حرفية، وبالتالي الكثير من المصانع لا يمكنها أن تعمل في تلك المنطقة بالشكل المطلوب والذي يؤدي إلى التطوير.

زلوم: خدمات أفضل للملتزمين

لكن مدير عام ضريبة الدخل حمزة زلوم أكد لـ "حياة وسوق" أن دائرة الضريبة تسعى لتسهيل معاملات التجار وانجاز كل أمورهم في أقل وقت ممكن بعيدا عن التعقيدات والإجراءات الروتينية.

وبشأن دائرة كبار المكلفين في رام الله ونقل ملفات الشركات الكبرى إليها أكد أن الهدف هو خدمة رجال الأعمال والتجار وليس عقابهم.

ونفى زلوم ما يقوله رجال أعمال من أنهم مضطرون للسفر بشكل متكرر إلى رام الله من أجل انجازات المعاملات، موضحا أن نحو خمس خدمات تقدم في المكاتب الإقليمية وتبقى معاملة أو اثنتان تتم تسويتها مرة واحدة سنوية وبالتالي رجل الأعمال لا يحتاج إلى التوجه إلى رام الله بشكل متكرر، كما أن أي شركة بإمكانها أن تكلف أيا من موظفيها لإنجاز المعاملات وليس شرطاً أن يحضر صاحب الشركة بنفسه.

لا ازدواجية

وأوضح زلوم أن وجود ملفات الشركات الكبرى في رام الله يعني أن الموظف نفسه الذي يتابع ملف شركة معينة في بيت لحم مثلا سيتابع ملف شركة مشابهة في عملها وتخصصها ورأس مالها في نابلس، وهذا يمنع الازدواجية في المعايير ويعطي كل صاحب حق حقه، وستكون النتيجة مختلفة لو أن هذه الشركات عالجها موظفان واحد في بيت لحم وآخر في نابلس.

وأشار زلوم إلى أن الحكومة تسعى للحد قدر الإمكان من التهرب الضريبي، موضحا أن

وأضاف: "نأمل من الحكومة أن توسع دائرة جباية الضرائب أفقيا وليس عموديا، وأن تبحث عن الأشخاص المتهربين من دفع الضرائب وليس من يدفعون نسبة كبيرة من الضرائب المستحقة عليهم".

وأوضح البزرة أن القطاع الخاص يحمل أكثر من طاقته، فهو يتحمل مسؤولية اقتصادية ومجتمعية كبيرة". وأضاف: "بالتالي فإن رفع الأسعار والضرائب لا يمكن أن يطور الاقتصاد الفلسطيني، فعندما يكون دخل الفرد ثابتا والراتب ثابتا بينما ترتفع الأسعار والضرائب فكيف سيؤدي ذلك إلى تطوير المجتمع".

وأشار البزرة إلى أن "ما يحدث الآن هو صد للزوار القادمين إلى المدن الفلسطينية خاصة من عرب الداخل، فكيف سيأتون إلى التسوق في نابلس أو رام الله أو غيرها عندما تكون الأسعار أغلى مما هي عليه داخل إسرائيل؟". وأضاف: "ربما يأتون ويأكلون ساندويش ويعودون إلى مدنهم دون أن يشتروا شيئا، وبالتالي يجب ألا نجلد المواطن والزائر بل يجب أن نقدم له التسهيلات لتحريك عجلة الاقتصاد".

ونوه البزرة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني في معظمه قائم على شركات عائلية وليس شركات مساهمة عامة، وبالتالي تنتظر هذه الشركات أن يقدم لها الدعم لتطوير نفسها أكثر وليس محاصرتها بمزيد من الإجراءات والضرائب".

أين حماية الصناعة الوطنية؟

وانتقد البزرة غياب الحماية للصناعة الوطنية، وقال: "كان بإمكان الحكومات أن تحمي هذه الصناعة من عام 1998، لكننا لم نجد شيئا على أرض الواقع وكل ما نراه فرضا للضرائب والجمارك على ما يصنع في هذا البلد".

وتابع: "نحن نرغب في تطوير أنفسنا وصناعتنا لكن أين هي مؤهلات التطوير؟، ففي نابلس لا يوجد حتى الآن منطقة

ونفى زلوم أن يكون هناك مدهامات ضريبية، وقال "رغم أنه ليس اختصاصي موضوع الضابطة الجمركية إلا أن أي زيارة تقوم بها هي ضمن عملها، ومن ليس لديه مشكلة لا يخشى شيئا ومن عنده مشاكل وتهرب هو الذي يخشى هذه الزيارات".

تهرب ضريبي متعدد الأشكال

وقال زلوم: "هناك تهرب ضريبي على أكثر من مستوى، والبعض يكون تهربه تحت غطاء قانوني مثل الشركات التي تحصل على إعفاء ضريبي ضمن قانون تشجيع الاستثمار والذي تقرر وقف العمل به في شهر نيسان 2013 وتم تمديده لاحقا إلى نهاية 2013 ولم تتضح الأمور بشأنه حتى الآن".

وأشار زلوم إلى أن التوجه نحو وقف العمل بهذا القانون أو على الأقل أن يكون الاعفاء بنسبة 50% وليس كاملا، موضحا أن ما مجموعه 400 إلى 500 شركة تستفيد من هذا القانون.

أما عن التهرب في المهن الحرة فأوضح زلوم أن نسبته تصل إلى 70% وهو ما يعني إهدار الملايين على خزينة الحكومة، مشيرا إلى أن الأفراد لا يساهمون سوى بـ 10% فقط من ضريبة الدخل بينما المساهمة الحقيقية هي من الشركات الكبرى.

ونوه إلى أن كل دول العالم يوجد فيها تهرب ضريبي وقال: "الشرطي قد يوقف شخصا لأنه قطع الإشارة الضوئية حمراء، ولكن ربما يقطع آخرون الإشارة أيضا في تلك اللحظة، فهل هذا يعني ألا يحاسب الشخص الذي أوقفه"، وفي ذلك المثال رد من زلوم على ما يقوله رجال الأعمال من أن الأجهزة الفلسطينية لا تستطيع الوصول إلى كل المناطق وأن هناك تهربا ضريبيا في المناطق المصنفة "ج".

هناك شركات كبرى ومعروفة لم تدفع ما عليها من ضرائب منذ عشر سنوات، وشركات أخرى توجد فيها تجاوزات على صعيد الإدارة، وبعضها يخفي الملفات عندما يعلمون أن أحدا من الضريبة سيزورهم.

25 موظفا لخدمة 300 شركة كبرى

وبين مدير عام الضريبة أن ملفات الشركات الكبرى التي تم نقلها إلى رام الله هي 35 فقط وتم طلب ملفات 19 شركة أخرى، موضحا أن المعيار هو الشركة التي تبلغ مبيعاتها عشرة ملايين شيقل، لكن في واقع الأمر تم طلب ملفات الشركات التي تبيع بأكثر من 15 مليوناً وبعضها يصل إلى 50 أو 60 مليون شيقل.

ونوه إلى أن كل الملفات في دائرة كبار المكلفين تبلغ 300 ملف فقط ويعمل عليها 25 موظفا لتقديم الخدمات للمواطنين بينما على سبيل المثال في نابلس 20 موظفا يعملون على عشرة آلاف ملف، وتساءل: من هو الأفضل إذا لأصحاب الشركات الكبرى؟.

وذكر زلوم أن الدوائر الإقليمية مثلا تعطي خصم مصدر للشركات لمدة ثلاثة أشهر بينما كبرى الشركات التي توجد ملفات في دائرة كبار المكلفين تحصل على خصم مصدر لمدة عام أو أكثر وقال: "توجه إلينا رجال أعمال من نابلس وحصلوا على هذه الخدمة".

وأشار زلوم إلى أن صاحب الشركة ليس بحاجة إلى التوجه إلى أكثر من دائرة لانجاز معاملاته، حيث تم توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، ويتم القضاء على أية تناقضات قد تحصل، ويمكن لرجل الأعمال أن يحصل على خدماته من مكان واحد بدلا من التوجه إلى عدة مكاتب.

ملتقى "مال وأعمال" .. اجماع على نجاح التنظيم ودعوات لمتابعة التوصيات



سفير فلسطين في مملكة البحرين خالد عارف يتحدث للزميل ابو كامش

أجمع مستثمرون ورجال أعمال عرب وفلسطينيون في البلدان العربية على نجاح الشركة المتحدة لتنظيم المعارض والمؤتمرات في تنظيم ملتقى «مال وأعمال» من حيث الحضور العربي والفلسطيني المميز من بلدان الشتات والداخل، وما احتوته أجندة الملتقى من عناوين لقطاعات استثمارية متعددة ومتنوعة.

وان كان من المبكر جدا الحديث عن نتائج الملتقى الفعلية والعملية، الا انه نجح حسب المشاركين في خلق رؤية واضحة وبلور صورة واقعية عن طبيعة الأعمال والاستثمار والمناخ الاستثماري الجاذب الذي حقق قصص نجاح متميزة لرجال أعمال رغم درجة المخاطر العالية والتحديات والعراقيل والقيود التي يفرضها واقع الاحتلال، وتعقيدات تصنيفات الأراضي، وعدم سيطرة السلطة الوطنية على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة والمعابر والموانئ الحدودية.

وبشكل عام نجح الملتقى في المعرفة والتعرف والاستطلاع ونسج العلاقات التي قد تفضي مستقبلا إلى مشاريع استثمارية ريادية أو شراكات استثمارية في كافة القطاعات سواء كانت انتاجية أو خدمية.

حياة وسوق | ابراهيم أبو كامش

سنقرط: لم نكن جاهزين لطرح مشاريع استثمارية



ويعتقد وزير الاقتصاد الوطني الأسبق، رئيس مجلس ادارة مجموعة شركات سنقرط العالمية المهندس مازن سنقرط، ان جلسات عمل الملتقى كانت جيدة من حيث الترتيب والتنظيم والمحتوى والمتحدثين بشكل عام، والتفاعل بين القطاع الخاص الفلسطيني في الداخل واعطاء لمحة عن تجربته وقصص نجاحه والسلطة الوطنية الفلسطينية ورؤيتها الاقتصادية في المستقبل خاصة ان هناك الكثير من المتغيرات اليوم في المنطقة من حيث الوضع السياسي والمفاوضات والمبادرات الاقتصادية المختلفة سواء كانت من اللجنة الرباعية أو الادارة الأميركية أو المحلية

وغيرها، وتجربة وحضور عدد لا بأس به من رجال الأعمال العرب والفلسطينيين من دول الخليج والمهجر شيء جيد. ويقول سنقرط: "ان الطرف الفلسطيني لم يكن عنده جاهزية كاملة لطرح مشاريع استثمارية للشراكة، بمعنى انني أتوقع عندما يأتي عدد لا بأس به من الأصدقاء العرب وفلسطينيين المهجر وهذه فرصة، أن نرتب أنفسنا أكثر في قضية الاعلان عن مبادرات اقتصادية نوعية وشراكات في مشاريع ونتحدث عن أولويات الاستثمار والفرص الاستثمارية المختلفة لكي نقول ان ما بين كل مؤتمر وآخر حققنا نتائج وفرصا استثمارية لأن القناعة تؤكد أننا بحاجة الى استثمارات كبيرة والتي لا نستطيع كمستثمرين ورجال أعمال في الداخل أن نقوم بها وحدنا، فنحن بحاجة لرأس المال الفلسطيني في المهجر والعربي أن يكون شريكا وبالتحديد في المشاريع الاستراتيجية الكبرى والتي تؤكد دعائم الدولة الفلسطينية المستقلة والاقتصاد الوطني المستقل، كالطاقة والمياه والبنى التحتية والموارد الطبيعية وغيرها، وباستطاعتها أن تخفض كلفة الأعمال في فلسطين وبالتالي ستكون فلسطين أكثر جاذبية للاستثمار والمستثمرين".

سمير عبد الهادي: العودة للوطن والاستثمار فيه



ويصف سمير ابراهيم عبد الهادي رئيس مجلس الأعمال الفلسطيني في دبي والامارات الشمالية، الملتقى بالجيد جدا لأنه: "كان فاتحة باب لمثل هذه المؤتمرات التي تجلب رجال الأعمال الفلسطينيين وغير الفلسطينيين للقدوم الى فلسطين والشعور مع أهلها وبواقعهم ومعرفة ما هي المشاريع الموجودة في فلسطين والتي يمكنهم الاستثمار فيها ويعملون عليها، ولذلك فان هذا المؤتمر جيد

خالد عارف: حقق نتائجه الاقتصادية والوطنية

سفير فلسطين في مملكة البحرين خالد عارف يقول: "الملتقى حقق نتائجه الاقتصادية والوطنية". وأضاف: "وما العدد الكبير الذي حضر من معظم الدول العربية، الا رسالة دعم للقضية الفلسطينية وللإقتصاد الوطني الفلسطيني، وبتقديرى فان المعطيات والمجريات التي حصلت في هذا الملتقى تعطي نتيجة ايجابية" مشيرا إلى الاهتمام الذي أولاه الرئيس محمود عباس لرعاية الملتقى من خلال نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية د. محمد مصطفى وحضور عدد من الوزراء والكثير من الشخصيات الفلسطينية.

وحيا عارف، كل القائمين على الملتقى خاصة مديره العام هيثم يخلف، وكل الجهات المعنية في السلطة الوطنية ان كان من رعاية وتأمين جو مريح لكل القادمين العرب وبرامج الزيارات التي اعدت لهم للتجول في الأراضي الفلسطينية ومشاهدة السرطان الاستيطاني فيها، مؤكدا ان الضيوف العرب سيكونون خير داعمين ليس فقط للاقتصاد الفلسطيني وانما سيكونون مندوبين وسفراء لفلسطين ليشروحا حجم المعاناة التي يعيشها أبناء شعبنا خاصة بعد مشاهداتهم لجدار الفصل العنصري والمستوطنات السرطانية أو مشاهداتهم لمعاناة أبناء شعبنا الفلسطيني وبشكل خاص في مدينة القدس المحتلة.

ويعتقد عارف ان هذا الحضور العربي الى فلسطين يعطي بعدا لكل الذين لم يتمكنوا من الحضور لعدم حصولهم على التصاريح اللازمة، وبالتأكيد سيشرح الذين حضروا لزملائهم أهمية دعم الاقتصاد الفلسطيني والاستثمار في فلسطين وانه مضمون من ناحية لوجستية.

وقال: "هناك قناعة لدى الكثير من الحضور انهم يضمنون الربح في استثماراتهم، فالاستثمار مغر ان كان للفلسطينيين في الشتات أو للعرب خاصة في القطاعين العقاري والصناعي، وسمعت من بعض الاخوة البحرينيين المشاركين أن هناك صناعات فلسطينية تضاهي الكثير من الصناعات الأجنبية سواء من ناحية فالجودة أو الأسعار المنافسة، اضافة الى توفر امكانية للاستثمار في القطاعات الزراعية والصحية".

وتابع عارف: "بتقديرى فان الباب بدأ يفتح أمام المستثمرين العرب بشكل أفضل وبوضوح لان الجو الاعلامي الذي أثير من البعض بأن الحضور الى فلسطين هو تطبيع مع الاحتلال، وهذه المقولة بدأت تتلاشى وبدأ يشاهد الضيوف الزائرين لفلسطين أن هذا الكلام عار عن الصحة وغير موضوعي وهو يسيء لشعبنا ولقضيته الوطنية لأن الذين يحضرون كما قال الرئيس محمود عباس يأتون لزيارة السجين وليس لزيارة السجن، واقول للذين يقولون ان هذا تطبيع مع الاحتلال: نعم، انهم يحضرون للتطبيع، ولكن تطبيع مع ابناء شعبنا الفلسطيني ومع فلسطين والقيادة الفلسطينية والأسرى الفلسطينيين وليس مع الاحتلال".

وأضاف: "النتيجة ان هذا الحضور العربي والفلسطيني من الشتات له بعد سياسي واقتصادي ووطني ومعنوي، فالذين يعملون لعدم الوصول لأبناء شعبنا تحت الاحتلال هم فعليا يتضامنون مع الاحتلال ولا يتضامنون مع شعبنا".

دعوة رجال الأعمال في المهجر والشتات بالعودة للوطن والاستثمار فيه ولو بنسبة 1 %

رائد أبو شقرة: عوامل الجذب الوطنية أقوى من عناصر الطرد الاحتلالية



ويتفق رائد أبو شقرة - مدير أنظمة المعلومات في شركة ريتش كونتراكتن في أبو ظبي، مع الصايغ على الجوانب الفنية واللوجستية والتنظيمية للملتقى وتغطيته معظم القطاعات الاقتصادية ، لكنه يرى انه لا يمكن التحدث عن النتائج الا بعد رؤية وقياس حجم الاستثمارات التي دخلت للاستثمار في فلسطين بعد الملتقى وقياس مدى تأثير جلسات عمله على المشاركين. ويؤكد أبو شقرة ان (ريتش) موجودة في فلسطين، لكنها تتطلع الى زيادة استثمارها فيها، فهي تستثمر في الاتصالات برام الله، ولديها استثمار بالحجر في عنبتا، وتتطلع للاستثمار في قطاعات أخرى

في الصناعة والتجارة وشركات الاسكان وقطاع التجزئة وقطاع تكنولوجيا المعلومات، اذ ان "ريتش" تفكر في كيفية استغلال الكفاءات الشبابية وخريجي الجامعات المتميزين داخل فلسطين. ويحذر أبو شقرة من اهمال أو عدم الاستثمار في العقول الشابة المؤهلة لأن ذلك يدفعها للهجرة بحثاً عن فرص عمل وحياتة معيشية كريمة، مقترحا توطيّن نموذج (دبي انترنت ستي) بوجود مجمع لشركات تكنولوجيا المعلومات للمحافظة على بقاء هذه العقول داخل الوطن من خلال الاستثمار فيها وبها ومعها. ولا يختلف أبو شقرة على وجود عوامل جذب وأخرى منفرة للاستثمار الخارجي سواء كان عربيا وفلسطينيا أو أجنبيا، فالمخاطرة موجودة، لكنه يقول ان "عامل الجذب هو العامل الوطني الذي يملئ علينا ان نستثمر في الوطن ونساهم في نهضته وتطوره، وانتائنا له أقوى من العوامل السياسية والأمنية الاحتلالية الطارئة والمنفرة للاستثمار". ويضيف: "ان نسبة التطور الحاصل في نمو الدخل القومي عالية مقارنة بالدول المحيطة وهي واحدة من النقاط الجاذبة للاستثمار، وما شاهدناه من تطور في العقار مشجع جدا للاستثمار". وكشف عن نية الشركة زيادة استثماراتها وغالبا في قطاع العقار والانشاءات وتكنولوجيا المعلومات.

وائل مدوخ: ضمان وسائل التواصل للاستثمار



ويتفق وائل مدوخ - شركة ريتش كونتراكتن في دبي، تماما مع رأي زميله أبو شقرة حول نجاح الملتقى بكل المقاييس بالرغم من ظهور بعض المنغصات والامكانيات المحدودة التي يقف وراءها الاحتلال، ولكنه قال: "يحسب للجهة المنظمة انها تمكنت من جمع هذا العدد الهائل من المستثمرين من كافة أنحاء العالم في مكان واحد لمناقشة موضوع واحد وهو كيفية الاستثمار في الوطن فلسطين".

ويرى مدوخ، ان الاحتلال يشكل أهم التحديات التي تواجه المستثمرين، مبينا ان "ريتش" تتجه نحو الاستثمار في قطاع العقار، والملتقى شجعنا على دعوة بعض المستثمرين للاستثمار معنا في مشاريعنا والاطلاع على الاستثمارات الموجودة والتطور الحاصل في هذا المجال بفلسطين.

محمد الفهيم: تغير في الفكرة السائدة وفرص استثمارية في القطاع السياحي



رجل الأعمال الاماراتي محمد عبد الجليل الفهيم من أبو ظبي صاحب مجموعة شركات وفنادق في دولة الامارات العربية المتحدة، له باع في القطاع السياحي ويملك مجموعة فنادق وشركات سياحية، ويزور فلسطين لأول مرة. يقول الفهيم: "حضرت ملتقى مال وأعمال وهو يختلف تماما عن الفكرة السائدة عندنا في الامارات، وأنا صراحة معجب جدا بنشاط رجال

جدا حتى لو كانت نتائجه ليست مثملا كانت متوقعة، لكنه ممتاز جدا لأنه فتح الباب لمثل هذه المؤتمرات، وحيدا لو تكون هناك مؤتمرات شبه شهرية على أساس ربط رجل الأعمال والمستثمر الفلسطيني في المهجر بالوطن لاقناعهم بضرورة الاستثمار فيه وانه يمكنهم تحقيق قصص نجاح وأرباح في حال استثمارهم في فلسطين".

ويؤكد عبد الهادي، انهم تمكنوا خلال الملتقى من التوصل الى بروتوكول بين اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين ممثلا برئيسه محمد المسروجي على أساس ان كل مجالس رجال الأعمال في جميع أنحاء العالم يشتركون في اتحاد واحد حتى يمكنهم من التعاون وربط رجال الأعمال في جميع أنحاء العالم بشيء في فلسطين، وسيتبع ذلك الكثير من الدراسات والاجتماعات لبلورة البروتوكول للخروج بشكل أفضل فائدة لرجال الأعمال الفلسطينيين.

وطالب عبد الهادي "رجال الأعمال في المهجر والشتات بالعودة للوطن والاستثمار فيه، ولو بنسبة 1 % من استثماراتهم في الخارج، وهذا يعني اضافة 1% من الاستثمارات خارج فلسطين حتى لو كانت من دون نتائج فليعتبروها تبرعا لفلسطين، ولكن هناك امكانية لاستثمارات ناجحة تعود عليهم بالأرباح، وتوظيف أيد عاملة وسيفيد هذا الأمر العائلات الفلسطينية داخل الوطن خاصة الذين ليس لديهم دخل ويفتقدون لفرص العمل".

ميشيل الصايغ: المتابعة والتواصل يعظمان النتائج



ويرى رئيس مجلس ادارة البنك التجاري الأردني ميشيل الصايغ، ان الجهة المنظمة نجحت في تمكين المشاركين من معرفة الوضع الاقتصادي الفلسطيني والمعاناة التي يعانيها المواطن الفلسطيني في ظل الاحتلال، مشيدا بالاعداد الجيد لجلسات الملتقى بشكل ربطت فيه كافة نواحي الاقتصاد في فلسطين، واختيارها الموفق لمقدمي أوراق العمل بحيث انهم تمكنوا من تغطية معظم ما يلزم المستثمر الأردني والفلسطيني والعربي من معرفته عن الاستثمار في فلسطين.

وحدث الصايغ، المنظمين والمسؤولين من القطاعين الحكومي والخاص لمتابعة المشاركين بعد الملتقى لأن من شأن ذلك ان

يؤدي الى تنفيذ أكبر ما يمكن من الوعود المقدمة، اذ تكون النتائج اكثر جدوى من خلال المتابعة المستمرة خصوصا ان التواصل مع المستثمر الخارجي يشعره بالاهتمام من قبل الجهات المسؤولة عن الاستثمار سواء كان سياحيا أو علاجيا أو تجاريا أو صناعيا، وحينها تتضاعف النتائج.

ويأمل الصايغ، ان يلمس المستثمر على أرض الواقع ما تحدث عنه د. محمد مصطفى ووزير الاقتصاد الوطني في الملتقى ، معربا عن سعادته بأن يكون هناك مقترحات عملية وواضحة، مشددا على ضرورة التعاون المباشر بين جميع الأطراف في متابعة المقترحات.

وحمل الصايغ، مسؤولية هذه المتابعة للشركة المنظمة، فدورها ليس فقط تنظيم مثل هذه الملتقيات والمؤتمرات وانما يجب ان يكون لها دور في المتابعة للتوصيات والمقترحات الصادرة عن الملتقى.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الفلسطيني وتطور الاستثمار فيه يقول الصايغ: "دخلنا السوق الفلسطينية منذ 20 عاما، وما حققته في هذا المجال يعتبر قصة نجاح رغم بعض الصعوبات التي تواجهنا، فالسوق الفلسطينية سوقا استثمارية جيدة، وحتى دخل الفرد فيها يعتبر أعلى من المتوسط مقارنة مع دول العالم، ومستوى الحياة في فلسطين يزيد عن الجيد، والتعليم والخدمات بمستوى جيد ونلمس هذا من عدد الجامعات الناجحة بشكل كبير، وكل هذه الأمور تجعل الفرص الاستثمارية في السوق الفلسطينية ناجحة بصورة جيدة جدا".

ويتابع: "صحيح ان السوق الفلسطينية تعاني من السيطرة الاسرائيلية خاصة في محدودية الأرض التي تتبع للسلطة الوطنية وتقسيماتها، ففي المنطقة (أ) توجد حرية، لكن مساحة الأراضي محدودة وأسعارها مرتفعة، بينما منطقتي (ب) (ج) هي اراض عائمة وتتبع لموافقة الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي وهذه أمر يجب حله".

ولا يجادل الصايغ حول وجود المخاطرة في الاستثمار في السوق الفلسطينية، لكنه يشدد على وجوب الاستثمار ولو جزئيا من رأس المال، داعيا الجميع للحضور والاستثمار في فلسطين، مشيرا الى انه خلال 20 سنة الماضية لم يكن الوضع مستقرا، لكنه يقر انه لم يلمس مخاطرة على استثماراته.

وأكد الصايغ على التطور الكبير الذي طرأ في أداء الحكومة والقضاء الفلسطيني الذي بات يتمتع بقوته التنفيذية وهو من القضايا المهمة جدا لجذب الاستثمار ويعطي المستثمر اطمئنانا اكثر.

ووجه الصايغ دعوة مفتوحة لرجال الأعمال الفلسطينيين في المهجر والعرب للاستثمار في فلسطين قائلا: "الاستثمار في فلسطين ليس واجبا وطنيا فحسب وانما هو مجد، ويجب أن نستثمر حتى لو لم نحقق الأرباح المجدية لرأس المال، ولو تعرضنا لبعض الخسائر، فضلا عن النواحي المعنوية في دعم صمود الشعب الفلسطيني في أرضه أقول ان الاستثمار في فلسطين (فرض عين)، يفرضها جزء من زكاة تم تقديمها بصور مباشرة لدعم الصمود الفلسطيني وهذا واجب وطني، وهي أيضا واجب عربي".

ليستفيد أبناء شعبنا وأهلنا وخريجينا من أصحاب التخصصات في نفس مجالنا بالعمل معنا ونقدم لهم المساعدة كي يساعدوا عائلاتهم وأسرتهم ومجتمعهم".

ويرى عبد النبي، ان صاحب رأس المال جبان فان لم يكن لديه ضمانات في الدخول والخروج بحرية ويسر بعيدا عن تحكم يد سلطات الاحتلال فانه سيهرب، او أنه سيستثمر جزئيا وقليلًا من رأس ماله بسبب المخاطر التي تحيط باستثماره، ولأنه لن يستثمر معظم قدراته المالية أو كل ما يملكه فلن يكون هناك نجاح.

ويقول عبد النبي: "لمسنا وجود أمن في الشوارع وانضباط ولكن هذا في رام الله ومراكز المدن، ولكن المشكلة التي نتعرض لها عند أي محاولة استثمار اننا نجهل المناطق التابعة للسلطة وغير التابعة لها، وبالتالي فان عملية تقسيم المناطق فيها ضبابية، وتجعل من المستثمر يعيش حالة قلق، ونتمنى الوصول الى مرحلة الاستقرار التام في طريقة التواصل بين الداخل والخارج استثماريا". وأشار الى توفر رغبة عارمة في الكويت من جنسيات متعددة لزيارة فلسطين وليس فقط للاستثمار فيها، لكن الوضع والظرف صعبان، وجئنا لرؤية البلد ونقل ما نراه للخارج والشركات ونريد ضمانات خوفا من أن تذهب استثماراتنا هباء، وهذه النقاط ممكن ان تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري.

هيثم يخلف: الملتقى نقطة بداية لمؤتمرات استثمارية قادمة



ويقول هيثم يخلف مدير ملتقى مال وأعمال في فلسطين ان: "الملتقى هو عبارة عن نقطة بداية مؤتمرات ستليه في التركيز على موضوع الاستثمار العربي وهو تجربة جيدة في التشبيك بين رجال الأعمال في المهجر ونظرائهم في الداخل الفلسطيني، بالإضافة الى التشبيك مع المؤسسات الفلسطينية الاقتصادية المسؤولة عن الملف الاقتصادي". وأضاف: حضر الملتقى نحو 80 رجلا وسيدة أعمال من خارج فلسطين ونحو 200 من داخل فلسطين، وتمحورت الجلسات حول موضوع الاستثمار بشكل عام

ودور المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية بالإضافة الى دور مجالس الأعمال الفلسطينية في الخارج ودور البنوك في تسهيل أمور جذب الاستثمار لفلسطين. وقال: "كان هدف المؤتمر جمع رجال الأعمال ليكون ذلك نقطة بداية لملتقيات أخرى وهذا ما سيحصل ولم يكن هناك وعد بتوقيع اتفاقيات لا ينفذ منها شيء كما كان في مؤتمرات سابقة". ويضيف: "هدفنا بكل تواضع جمع رجال الأعمال والانطلاق من ذلك لبحث أوجه الاستثمار والشراكات الاقتصادية وبالتالي نجحت في جذب اهتمام رجال الأعمال في الداخل والخارج والمؤسسة الرسمية للتركيز على ملف جذب الاستثمار الفلسطيني في الشتات والعربي الى فلسطين".

الأعمال وبالخطوات التي اتخذوها في تحسين البنية التحتية والبناء والعمار والعقار والأنشطة السياحية والفندقية، وبماكاني القول ان فلسطين تستطيع استقبال أعداد أكبر من السياح العرب الذين ما زالوا عازفين عن المجرى الى هنا بحكم الفكرة المغالطة للوضع الأمني". ويضيف: "الحمد لله حيث ان الأمن سائد ومستقر والبنية السياحية من فنادق وأماكن أثرية وتراثية ومدن جميلة موجودة، فلا يوجد سبب لأن يعزف السواح العرب من المجرى الى فلسطين لقضاء اجازاتهم، وحضرت الى فلسطين من دون أن يكون لدي أي فكرة عن غايات الملتقى ولا عن فلسطين، وكنت متخوفا من العبور الى فلسطين ولأول مرة أواجه العدو وجها لوجه وأسلمه جواز سفري الاماراتي ولكن ما فاجأني سهولة العبور والمجرى من عمان الى رام الله". ويتابع: "عند وصولي رام الله استغربت من وجود فندق خمسة نجوم ولم أكن أتوقع هذا، والجو مناسب وكل الخدمات متوفرة من مطاعم ومناطق ترفيه وأسواق، واستغربت أكثر بوجود وتطوير الصناعات المحلية من إنتاج الألبان والحمضيات والمواد الغذائية بالاعتماد على النفس، وقد اعجبت وانبهرت بكل ما رأيته، صحيح ان العلاقة بين الفلسطينيين والمحتلين علاقة غير مستقرة لكن الأمل في أن يسود الأمن والسلام مستقبلا سيجعل من فلسطين منطقة سياحية من الدرجة الأولى". ويقول الفهيم: "لم أت على أساس أن أستثمر، وانما على أساس دراسة الوضع وأخذ فكرة عنه ونقل ما شاهدته لأصدقائي وكل من يهمه الأمر في الامارات، وان شاء الله أتمكن من المشاركة في فتح مصنع أو اقامة فندق وأرى ان الفلسطينيين أولى من غيرهم من الاستفادة من اقتصاد بلدهم".

فتحي عبد النبي: غياب ورش عمل تخصصية



وسيعمل فتحي عبد النبي مدير العمليات والتسويق ومبيعات العقود في شركة ريتش جروب في الكويت على نقل الأفكار والمشاريع المطروحة على الأرض من خلال الملتقى الى مستثمرين فلسطينيين يقيمون في الكويت، ولا يشكك في نجاح الملتقى.

لكنه قال: "كان بالإمكان اضافة ورش عمل متخصصة لبرنامج الملتقى بحيث يتم اشراك الحضور في مجموعات تخصصية تدرس كل مشروع على حدة والخروج برأي موحد بشأنها، بحكم ان لدينا خبرات وتجارب خضناها يمكن

نقلها للمستثمرين في فلسطين وندعمهم بها، اضافة الى ضرورة التبادل الثقافي الحضاري المتعلق في كل تخصص بما فيها المال والأعمال، بهدف تنشيط ونهضة الاستثمار الفلسطيني الخارجي في مشاريع داخل فلسطين".

ويضيف: "نحن مستثمرون ناجحون في الخارج ويهمننا ان نعكس هذه الصورة نفسها في داخل الوطن



لقطة من المؤتمر

المعونات الغذائية.. مساعدات صغيرة تحيي آمالا كبيرة

مؤسسة CHF الدولية هي الآن
Global Communities
مجتمعات عالمية
شراكة نحو الافضل
نفس المؤسسة، نفس الأشخاص، نفس القيم



بعيدا عن مدينة الخليل ومركزها، وعن نشاطها الاقتصادي وصخبه، حي صغير مرتفع مكتظ البيوت، يتربع في طرفه البعيد منزل اسمنتي صغير، يكاد يختفي بين أكوام البيوت والأسوار المحيطة. وكلما اقتربت منه يبدأ جزء أكبر من جدرانها بالظهور، فيلقاك اسمنته المشقق القديم، ونوافذه الحديدية المهترئة. أما داخله فجدران داكنة تكسوها الرطوبة، وتزينها ممرات سيول اجتاحت المنزل إثر الموجة الثلجية التي ضربت المنطقة أواخر العام الماضي.

في هذا البيت القديم المهترئ تعيش حنان صبيحة كل يوم قصة مثابرة جديدة تسعى خلالها لتوفير قوت زوجها الذي يعاني من إعاقة عقلية وحركية، وخمسة أطفال يعاني ثلاثة منهم من إعاقات عقلية وحركية مشابهة. وتصف حنان معاناتها اليومية قائلة: "زوجي يعيش على الأدوية والمهدئات. أنا أتحمل مسؤولية الزوج والأطفال، إضافة إلى مسؤولية توفير أكلنا وشربنا".

وتضيف حنان، "زوجي كثير المرض ويحتاج دائما لأدوية متنوعة، بعضها تقدمه لنا وزارة الصحة، والبعض الآخر نشتره، لكني لا أملك عملا، فالاهتمام بثلاثة أطفال من ذوي الإعاقة والادهم هو أكبر عمل. وكنت دائما أنتظر ما يعطف علينا به رب العالمين وعباده الطيبين، إلا أن الكوبونات الغذائية ساعدتنا على إيجاد مصدر دائم للطعام في المنزل".

وحول جدوى المساعدات الغذائية المقدمة لأسرتها تقول حنان: "رغم أن الأغذية المقدمة لنا تنتهي سريعا إلا أننا نتدبر أمرنا، ووجودها يساعدنا على توفير مبلغ بسيط لاحتياجاتنا الأخرى، كتوفير حفاظات وحليب للبنات الصغرى، وأدوية للأب دائم المرض، فنحن كعائلة لا نملك أي نوع من أنواع الدخل، وأصبحت الكوبونات هي دخلنا".

ويعتبر نظام الكوبونات الذي يشمل 63 ألف مستفيد يتوزعون على 127 محلا تجاريا في الضفة الغربية، بمثابة

نظام الكوبونات الإلكترونية من توزيع الأغذية، وقلل كثيرا من حدوث أية أخطاء في الحسابات واستلام المساعدات. ويشكل استلام المساعدات عن طريق الكوبونات طريقة رائدة في تقديم المساعدات الغذائية، فيقول سعيد: "أشعر النظام الجديد المستفيدين بأنهم زبائن في المحل وليسوا مستفيدين، فهم يدخلون وينتقون أصناف الطعام التي يريدونها من قائمة الأغذية المسموح بصرفها".

ويضيف سعيد: "بعد التعاون مع مؤسسة مجتمعات عالمية انتقلت للعمل مع والدي في البقالة، وتمكنا من توسعة محلنا وتجديده بالكامل، لأننا أصبحنا نملك دخلا ثابتا ودائما".

إضافة للمساعدات الغذائية الدورية، تقدم مؤسسة مجتمعات عالمية مساعدات عاجلة كاستجابة للحالات الطارئة التي تتعرض لها بعض المناطق في فلسطين. تقول سناء التي أحرقت منزلها بالكامل نتيجة تماس كهربائي خلال العاصفة الثلجية الأخيرة: "حضر طاقم مؤسسة مجتمعات عالمية في اليوم التالي للحريق وأحضر معه معونات غذائية عاجلة، فكل محتويات منزلنا كانت قد احترقت".

وحول سرعة الاستجابة للحالات الإنسانية الطارئة، يقول أمين الزير نائب مدير برنامج الأمن الغذائي في مؤسسة مجتمعات عالمية ان "طاقم المؤسسة يعمل بالتعاون والتنسيق المشترك مع جميع المحافظات، والبلديات، والمجالس القروية، واللجان المشكلة في حالات الطوارئ. وفي حال حدوث أي طارئ يتم إبلاغ المؤسسة التي تصل إلى الأسرة المتضررة في أقل من 48 ساعة".

إضافة لعملها في تقديم المساعدات الغذائية الطارئة والدورية للشعب الفلسطيني، تعمل مؤسسة مجتمعات عالمية (مؤسسة CHF الدولية سابقا)، في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1994 على تنفيذ برامج متنوعة في مجالات الحوكمة، والبنية التحتية، إضافة إلى تمكين المرأة والشباب، والتنمية الاقتصادية.

نظام حديث لتنظيم عملية الحصول على المساعدات الغذائية، فمؤسسة مجتمعات عالمية (مؤسسة CHF الدولية سابقا) تقدم مساعدات غذائية لأكثر من 203 آلاف مستفيد في الضفة الغربية وقطاع غزة بتمويل من برنامج الأغذية العالمي (UN-WFP) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).

ويقول سعيد النتشة صاحب محل تجاري في الخليل: "سهل



نظمه اتحاد لجان العمل الزراعي

مؤتمر يوصي بتأطير المزارعين ضمن حركة وطنية اجتماعية وتشكيل حركة فلاحين في فلسطين والوطن العربي

وتقليل الاعتماد على المواد الكيماوية في الزراعة". وقدم عضو مجلس "العمل الزراعي" د. يوسف عبد الحق، مداخلة حول حركة الفلاحين الفلسطينيين والدور الفعلي للجان الزراعية لا سيما بعد أن نالت فلسطين ممثلة باتحاد لجان العمل الزراعي عضوية في حركة (الفيلاكمبسينا)، منوها الى ان الاتحاد يعمل على استثمار هذا الانجاز الوطني لأهمية البعد الأممي لقضيتنا الأكثر عدلا على مدار التاريخ الانساني.

وأكد عبد الحق أهمية اصطفاك كل قوى التحرر والتقدم والعدالة الاجتماعية في العالم وفي مقدمتها حركة (الفيلاكمبسينا) دعما لنضالنا الوطني التحرري ودعم مزارعينا في مواجهة الاحتلال والاستيطان.

وقال: "سيعمل الاتحاد على انشاء حركة فلاحية مماثلة لـ (الفيلاكمبسينا) على المستوى المحلي وفي المراحل المتقدمة على مستوى الشرق الأوسط بالتعاون مع مختلف المؤسسات والفعاليات الزراعية".

وأضاف عبد الحق: "ان عضوية فلسطين في (الفيلاكمبسينا) كانت ثمرة جهود قام بها العمل الزراعي خلال السنوات السابقة"، مبينا ان الحركة تدافع عن الزراعة المستدامة كوسيلة لتعزيز العدالة الاجتماعية والكرامة، وتعارض بشدة الزراعة التي تقودها الشركات الاحتكارية والعبارة للقرارات التي تنتج المبيدات والأسمدة الكيماوية والأغذية المعدلة وراثيا التي تدمر الناس والطبيعة، مؤكدا انها حركة مستقلة تناهض سياسات العولمة والرأسمالية العالمية واحتكارها للأسوأ، وتناصر تثبيت السيادة على الغذاء كمفهوم سياسي يتطلب السيادة على الأرض والموارد الطبيعية والمياه وحقوق الدول والشعوب في استغلال مواردها.

وعرض الباحث جبريل جحشن مداخلة حول حقوق المزارع الفلسطيني بين القانون والتطبيق، كما قدم مسؤول اللجان الزراعية في قطاع غزة سعد الدين زيادة مداخلة حول اللجان الزراعية في القطاع.

وتخلل المؤتمر عرض لقصة نجاح المزارعة فتحية سلامة من قرية فرعون والمزارع خالد الزرع من قرية دير الغصون بمحافظة طولكرم، إلى جانب عرض فيلم حول وحدات استنبات الشعير ومداخلة حول الموضوع قدمها المهندس عمر الطيبي.

وفي ختام المؤتمر، كرم الاتحاد الزميل ابراهيم أبو كامش عن جريدة الحياة الجديدة و9 صحفيين آخرين يمثلون جريدة القدس، جريدة الأيام، تلفزيون فلسطين، تلفزيون فلسطين اليوم، فضائية معا، تلفزيون وطن، قناة المنار الفضائية، ورايو أجيال بالإضافة الى 27 لجنة زراعية وخمس نساء، بتسليمهم دروعا تقديريا لدعمهم الاعلامي لصمود المزارعين والمزارعات.



متحدثون في المؤتمر

الفريق الواحد في سياق عملية تكاملية لعمله لنصرة حقوق المزارعين والوقوف الى جانبهم ودعم صمودهم على أرضهم في ظل واقع اقتصادي صعب وهجوم شرس من الاحتلال". وقال: "من هنا تزداد الأهمية المتعلقة بعمل اللجان وتفعيل دورها ليكون في مقدمة أولوياتها خدمة المزارع وتمكينه من الثبات على أرضه والصمود في وجه كل السياسات التي تستهدف النيل من صموده ولتكون اللجان الزراعية في مقدمة الصفوف التي تحمي الأرض وتنصر المزارع".

وأوضح ان "اللجان الزراعية تهدف الى رفع مستوى الزراعة والعمل على تأهيل المزارعين وتعزيز صمودهم وتنظيم عملية تشغيل العمال الزراعيين العاطلين عن العمل في مشاريع وبرامج زراعية في مناطقهم، والمساهمة الفاعلة في استصلاح الأراضي الزراعية وتأهيل الطرق الزراعية وتعزيز مبدأ التعاون والتكامل الاجتماعي وترسيخ العمل التطوعي لدى المزارعين وتنسيق الجهد والخدمات التنموية في المجال الزراعي بين المؤسسات الرسمية والأهلية وتشجيع المزارعين لاتباع طرق الري الحديثة بما يكفل وقف الاستنزاف المائي وحث المزارعين على استخدام نظام الزراعة العضوية

وتابع: "ان سيطرة الاحتلال على الأرض الزراعية ومصادرة العديد منها خاصة الخصبة المنتجة للمواد الغذائية الرئيسية من خضار وفواكه وحبوب والتحكم في أكثر من 85% من مصادر المياه، والسيطرة على المعابر والحدود، وفرض الحصار المستمر على كامل أراضينا خاصة قطاع غزة، ما حرم المنتجين خاصة صغار المزارعين والفلاحين من حقهم في الوصول الى مصادر غذائهم ومواردهم، جعل أبناء شعبنا يعيشون تحت وطأة الفقر بنسبة تزيد عن 60% وارتفاع نسبة البطالة الى 27,5%، حيث أصبح المزارع يعيش في قلق دائم على انتاجه وتوفير الأمن الغذائي لعائلته وشعبه".

من جهته أشار ممثل اللجان الزراعية جهاد جرادات، إلى أن المؤتمر جاء تأكيدا على مفهوم العمل التطوعي لنصرة حق المزارعين ودعم صمودهم في أرضهم، منوها إلى أن اللجان الزراعية عملت جنبا إلى جنب مع "العمل الزراعي" في الوقوف أمام سياسة الاحتلال الهادفة إلى طرد المزارع الفلسطيني من أرضه عبر تنفيذ حملات وطنية لتعزيز صموده.

وأضاف: "يأتي المؤتمر تأكيدا من اللجان الزراعية على مفهوم التطوع والعمل بروح

حياة وسوق | ابراهيم أبو كامش

أوصى مؤتمر اللجان الزراعية الرابع، بضرورة تأطير المزارعين الفلسطينيين في حركة وطنية اجتماعية تمثل كافة المزارعين في أرجاء الوطن للمطالبة بحقوقهم وتعزيز صمودهم في أراضيهم، وبضرورة الضغط باتجاه تبني أنظمة وقوانين واضحة من خلال قانون الزراعة، والمطالبة برفع موازنة وزارة الزراعة ووضع خطة وطنية واضحة لدعم قطاع الزراعة وحمايته.

جاء ذلك خلال مؤتمر اللجان الزراعية الرابع الذي نظم أمس تحت شعار "معا لنصرة حقوق المزارعين" في قاعة الهلال الأحمر بالبيرة، بحضور أعضاء اللجان الزراعية في المحافظات والمؤسسات المحلية والدولية الشريكة وعدد من المؤسسات الإعلامية.

وأكد مدير عام اتحاد لجان العمل الزراعي خالد الهدمي، أهمية تشكيل حركة فلاحين فلسطينيين لتعزيز صمود المزارعين ومضاعفة العمل من أجل الأرض بالتساوي مع الإنسان. ودعا أعضاء ومنسقي اللجان الزراعية للدفاع عن حقوق المزارعين والفلاحين والمساهمة في تطوير السياسات الزراعية بما يخدم صمودهم في أرضهم أمام الهجمة الاستيطانية.

وقال الهدمي: "يسعى اتحاد لجان العمل الزراعي الى تشكيل حركة فلاحين زراعيين في فلسطين والوطن العربي، بعد النجاح الذي حققه مؤخرا انضمام فلسطين للحركة العالمية للفلاحين خلال المؤتمر الدولي الذي عقد في جاكارتا منتصف العام الماضي".

وحدث الهدمي أعضاء اللجان الزراعية للمساهمة في انضمام كافة المزارعين والفلاحين الى الحركة الفلاحية الفلسطينية بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات والمنظمات الزراعية.

وشدد على ضرورة تفعيل دور اللجان في تأطير وتنظيم المزارع في لجان زراعية فاعلة ومدركة لواقع الريف، والتصدي لسياسة الاحتلال الهادفة الى افراغ الأرض من أصحابها تحقيقا لشعاره العنصري "شعب لأرض لا سكان فيها"، وهو ما أثبتته الفشل الذي لحق بهذا المشروع والشعار معا.

وقال الهدمي: "أثبت شعبنا أنه باق في أرضه وصامد عليها رغم كل أساليب وسياسات الاحتلال والقمع التي يتعرض لها خاصة الفلاحين والمزارعين". وأضاف: "ان فكرة انشاء حركة الفلاحية في فلسطين والانضمام الى الحركة الدولية (الفيلاكمبسينا) هو تأكيد على النضال الأممي المشترك للفلاحين والمزارعين وتعزيز لمبدأ السيادة على الغذاء بمفهومه السياسي والاجتماعي والاقتصادي"، مؤكدا عمل الاتحاد منذ سنوات على الاهتمام الأكبر لقضية السيادة على الغذاء ومدى حاجة شعبنا لتبنيها كاحدى أدوات نضالنا الوطني على طريق التحرر.



تكريم الزميل ابراهيم ابو كامش

العاروري: مؤسسة الضمان الاجتماعي حاجة ملحة الآن وجزء من مسؤوليات الحكومة



محمد العاروري

المسؤولة اداريا وماليا وعليه بإمكانها اجراء التعديلات على العاملين في الهيئة والتصرف بأموال التقاعد ومن الممكن أن تقوم بسحب المبلغ الذي تراه من أموال التقاعد كما حدث مؤخرا". وتابع العاروري: "أما الضمان الاجتماعي فيشمل عدة منافع أحدها هو الراتب التقاعدي، ولا بد من أن تكون مؤسسة الضمان الاجتماعي مستقلة ماليا واداريا عن

أرباب العمل ويرأس هذه المؤسسة التي تنشأ بقانون خاص بالضمان الاجتماعي مجلس ادارة من أطراف الانتاج الثلاثة (الحكومة وممثلي العمال وأصحاب العمل)، وتساهم المنافع (العجز والوفاة واصابات العمل وأمراض المهنة وكل المنافع التي تتم تغطيتها، والمساهمة في التقاعد والتأمين الصحي والأمومة والطفولة، ومساهمة صاحب العمل بضعفي مساهمة العامل (فاذا كانت مساهمة العامل 6٪ تكون مساهمة صاحب العمل 12٪)، وضمان تمثيل العاملين في كافة اللجان المتخصصة على قدم المساواة مع الشركاء وأن يتم استثمار أموال الصندوق في فلسطين وفيما يعود بالنفع على المشتركين ويمنع استثمارها في أي مشاريع غير مضمونة الربح أو تحتمل المغامرة مثل البورصة، وضمان حصول العامل على راتب تقاعدي بما لا يقل عن خط الفقر الوطني، وضمان شراء سنوات خدمة بما لا يزيد على خمس سنوات لمن يقل سنوات اشتراكهم عن 15 عاما، وتحديد حد أعلى للراتب التقاعدي الإلزامي للعاملين لكلا الجنسين (60 عاما) على أن يكون كل منهما دفع اشتراك 15 عاما على الأقل، كما ان التقاعد المبكر للعاملين لكلا الجنسين مضمون لمن أعمارهم 55 عاما".

وقال العاروري: "ان منظمة التضامن العمالية واتحاد شباب الاستقلال وجمعية العمل النسوي أطلقت حملة الحق بالضمان الاجتماعي حتى يتم اقرار قانون للضمان الاجتماعي في فلسطين العام الجاري كون الضمان الاجتماعي حقا من حقوق الانسان، والحكومة الفلسطينية وأية حكومة في العالم ملزمة برعاية وصيانة هذا الحق الذي يأتي ضمن منظومة الحماية الاجتماعية".

وأضاف: "يسعدنا أن يشاركنا في الحملة كافة المستفيدين من العاملين أو ممثلهم سواء كانوا اتحادات أو نقابات أو لجانا أو كتلا عمالية أو مؤسسات من المجتمع المدني معنية بحقوق الانسان والعمال والحماية والعدالة الاجتماعية".

كامل العضوية في جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية، والتي نصت على أهمية سن قانون للضمان الاجتماعي للدول الأعضاء، وكون فلسطين عضو مراقب في منظمة العمل الدولية فمن المفضل التوقيع على اتفاقيات العمل الدولية خاصة اتفاقية الضمان الاجتماعي".

لماذا خصصة صندوق الضمان الاجتماعي؟

وأشار العاروري الى ان المشروع المقترح من القطاع الخاص، أي أرباب العمل، هو خصصة صندوق الضمان الاجتماعي بمعنى ان تودع أموال الصندوق في شركة خاصة مثل (شركة تأمين) ويكون أرباب العمل مسؤولين عليها اداريا وماليا.

وقال ان "المشروع المذكور يتناقض وجوهرا الضمان الاجتماعي ويتناقض مع اتفاقيات العمل العربية والدولية الخاصة بالضمان الاجتماعي حيث ان الضمان الاجتماعي هو جزء من الحماية الاجتماعية وهو في الأساس من مسؤوليات الحكومات، وعلى اعتبار ان الضمان الاجتماعي هو حق من حقوق الانسان وعلى الدولة رعايته وبالتالي تكون الحكومة جزءا من مجلس الادارة (مؤسسة الضمان الاجتماعي) بالإضافة الى العمال وأرباب العمل".

وأكد انه "مطلوب من الدولة أن تكون جزءا من مجلس ادارة مؤسسة الضمان الاجتماعي حتى تكون ضامنة للصندوق، ويجب أيضا أن يكون أصحاب الاشتراكات الذين يدفعون للصندوق وهم العمال ممثلين في ادارة مؤسسة الضمان الاجتماعي الى جانب ممثلي أصحاب العمل".

وقال: "إذا المطلوب مؤسسة للضمان الاجتماعي تنشأ بقانون، ويكون لها مجلس ادارة من أطراف الانتاج الثلاث، وتكون هذه المؤسسة مستقلة اداريا وماليا عن السلطة وأصحاب العمل، ويأتي هذا أيضا انسجاما مع روح ومضمون الضمان الاجتماعي واتفاقيات العمل الدولية، لذا على السلطة الوطنية الفلسطينية وغدا على دولة فلسطين واجب اقرار قانون الضمان الاجتماعي وانشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي".

مفهوم الضمان الاجتماعي

وأوضح العاروري ان الضمان الاجتماعي يعني ضمان العيش الكريم خاصة بعد سن التقاعد للمستفيدين من الضمان، وهم كافة الموظفين والعاملين في القطاع الخاص والأهلي بمن في ذلك أساتذة وموظفو الجامعات والبنوك والشركات والعاملون في المستشفيات والمدارس الخاصة والمصانع والمنظمات الأهلية وكافة العاملين بأجر". وأضاف: "ان هؤلاء لا ينضمون لهيئة التقاعد والمعاشات حسب قانون 2007 للعاملين في القطاع العام، لأنها للتقاعد فقط ومشكلة من موظفين حكوميين، وصندوق التقاعد تابع لوزارة المالية أي أن الحكومة هي

حياة وسوق ملكي سليمان

دعا محمد العاروري أمين سر منظمة التضامن العمالية، والباحث المتخصص في قوانين وتشريعات العمل، الحكومة الى اقرار قانون الضمان الاجتماعي وانشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي، معتبرا ان الفرصة مواتية لذلك بعد ان الغت الحكومة قانون التأمينات الاجتماعية رقم 3 لعام 2003 وعدلت قانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005 والذي الحققت به المادة الثامنة التي تنص على انه يجوز لمؤسسات العمل الأهلي والمجتمع المدني الاشتراك ليشمل موظفيها بالقانون، ما جعل مؤسسات تعترض عليه كونها (المادة الثامنة) لم تضم قطاع العمال بشكل صريح، بالإضافة الى خلق اشكاليات في قانون التأمينات الاجتماعية.

وأشار العاروري في مقابلة مع "حياة وسوق" الى ان قانون الضمان الاجتماعي يعتبر أحد الركائز الأساسية لبناء دولة المؤسسات ودولة القانون الاجتماعي، وتوفير الحماية والعدالة الاجتماعية والمساواة، بالإضافة الى ان الضمان الاجتماعي يأتي انسجاما مع وما ورد في وثيقة اعلان الاستقلال عام 1988 والقانون الأساسي، وبالتالي فان بقية العاملين في القطاعات الخاصة الأخرى من حقهم الحصول على الضمان الاجتماعي والرواتب التقاعدية وكل الامتيازات التي يشملها القانون.

وأضاف: "وعليه وبما أن العاملين في القطاع العام يحصلون على كافة حقوق الضمان الاجتماعي من تقاعد وتأمين صحي وأمومة وغيرها، وتماشيا مع العدالة الاجتماعية والمساواة فمن حق كافة العاملين في فلسطين أن تتوفر لهم الحماية الاجتماعية، ويكونوا ضمن قانون ومؤسسة الضمان".

الضمان الاجتماعي لاستعادة اموالنا من اسرائيل

وقال العاروري: "ان انشاء وتأسيس مؤسسة للضمان الاجتماعي سيعمل على استعادة مستحقات العمال الذين يعملون في اسرائيل وأموالهم التي استقطعت كرسوم للتأمين الوطني والتأمين الصحي". وأضاف: "اسرائيل وبناء على ما ورد في اتفاقية باريس الاقتصادية ملزمة باعادة هذه الأموال شريطة اقرار قانون الضمان الاجتماعي وانشاء مؤسسة خاصة بالضمان الاجتماعي، وبالتالي فان ما اعلنته الحكومة منذ أيام من التزامها بأن تتضمن خطة موازنة الأعوام -2014-2016 الالتزام باتفاقية حقوق الانسان، فانها ملزمة برصد الميزانيات التي تكفل حقوق الانسان ومنها الحق في الضمان الاجتماعي، والتزاما بما ورد في اتفاقيات العمل العربية التي وقعت عليها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها مرجعية السلطة الوطنية الفلسطينية وعضوا

تحسن في قيمة مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال للشهر الجاري

حياة وسوق

أصدرت سلطة النقد الفلسطينية نتائج مؤشرها لدورة الأعمال لشهر كانون الثاني 2014، وهو مؤشر شهري يعنى برصد تذبذبات النشاط الاقتصادي الفلسطيني من خلال مراقبة أداء النشاط الصناعي، وبشكل خاص التذبذبات في مستويات الإنتاج والتوظيف وانعكاسات ذلك على الاقتصاد ككل. ويتم احتساب المؤشر عن طريق استقصاء آراء عينة ممثلة من أصحاب المنشآت الصناعية في فلسطين حول مجموعة من المتغيرات سابقة الذكر خلال فترة زمنية معينة، وتوقعاتهم للشهر المقبل، من ثم معالجة البيانات لإنتاج مؤشر كمي.

وشهد المؤشر تحسنا في قيمته على المستوى الكلي، بارتفاعه من 8.31- في شهر كانون الأول الماضي إلى 3.34- هذا الشهر. وبالرغم من تراجع قيمة هذا المؤشر في قطاع غزة، إلا أن ارتفاع قيمته في الضفة الغربية كان السبب وراء تحسنه على مستوى الوطن. وعند النظر إلى قيمة المؤشر للشهر المناظر من العام 2013 والذي بلغ 6.74-، يلاحظ التحسن النسبي في قيمته على مستوى الوطن. أما على مستوى المناطق، فبالرغم من تحسنه في الضفة الغربية مقارنة بالشهر المناظر، فقد انخفض بشكل كبير في قطاع غزة. وتحسن المؤشر في الضفة الغربية من 12.87- لشهر كانون الأول 2013، إلى 1.44- لكانون الثاني 2014. ويعزى هذا التحسن بشكل أساسي إلى

3.42- إلى 20.54- خلال فترة المقارنة، تبعه تراجع أقل في صناعات الأثاث، والملبوسات، والبلستيك، في المقابل، تراوح أداء باقي القطاعات بين الثبات والتحسّن المحدود.

وبالمجمل، جاء هذا التراجع الكبير في ظل معاناة قطاع غزة في الأونة الأخيرة من تفاقم متزايد لأزمة الكهرباء، حيث توقفت محطة توليد الطاقة عن العمل في ظل عدم توافر الوقود لأسباب عديدة، أهمها ما يتعلق بتوقف استيراد الوقود من مصر في ظل الاضطرابات التي تعاني منها مصر منذ أشهر وإغلاق معظم الأنفاق، وهو ما أثر بدوره على كافة جوانب الحياة في قطاع غزة. وإلى جانب هذه الأزمة، لا يزال قطاع غزة يقبع منذ أشهر تحت تأثير الحصار الإسرائيلي والانقسام الداخلي.

وتظهر البيانات ارتفاع مستوى التشاؤم حول المستقبل بين أوساط المؤسسات الصناعية، وذلك بسبب استمرار تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية، ما سيؤثر بطبيعة الحال سلبا على قيمة المؤشر في المستقبل. يذكر أن القيمة القصوى لهذا المؤشر تبلغ موجب 100، فيما تبلغ القيمة الدنيا سالب 100. وتشير القيمة الموجبة للمؤشر أن الأوضاع الاقتصادية جيدة، وكلما اقتربت القيمة من الرقم 100، كان ذلك مؤشرا على تحسن الوضع الاقتصادي العام. وبالعكس فيما يخص القيم السالبة، فهي تدل على أن الأوضاع الاقتصادية سيئة، وتزداد سوءا كلما اقتربت من سالب 100. أما اقتراب قيمة المؤشر من الصفر فهو يدل على أن الأوضاع على حالها، وأنها ليست بصدد التغير في المستقبل القريب.

تحسن الأداء في قطاعي الأغذية والملبوسات اللذين يوظفان سوية أكثر من ثلث الأيدي العاملة في الضفة الغربية.

وارتفع مؤشر قطاع الأغذية من 0.0 إلى 3.83، ومؤشر قطاع الملبوسات من 8.18- إلى 1.26- خلال نفس الفترة، كما تحسن مؤشر الصناعات الهندسية ومؤشر صناعة الورق أيضا. من جهة أخرى، تراجع أداء بعض الصناعات الأخرى كالصناعات الإنشائية والحجر والرخام، التي تدرى مؤشرها من 0.39- إلى 2.66، كما تدرى مؤشر صناعة الأثاث من 0.0 إلى 1.63- خلال فترة المقارنة. ويلاحظ أنه بالرغم من التحسن الواضح في قيمة المؤشر، إلا أنه لا يزال على القيمة السالبة، ما يعني أن الأوضاع لا تزال سيئة، إلا أنها أقل سوءا هذا الشهر.

وفيما يتعلق بالنظرة المستقبلية، فيبدو أن أصحاب المؤسسات الصناعية أقل تشاؤما هذا الشهر مقارنة بالشهر السابق. وبالرغم من هذا التفاؤل النسبي، لا تزال الضفة الغربية تعيش حالة عدم اليقين في ظل عدم وضوح الرؤية حول النتائج المتوقعة للمفاوضات الجارية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، واحتمال تدهور الأوضاع الأمنية مستقبلا في حال فشل المفاوضات.

أما في قطاع غزة، فقد شهد المؤشر أكبر تراجع له منذ بدء إعداد هذا المؤشر، حيث انخفضت قيمة المؤشر من 4.41- إلى 22.94- خلال فترة المقارنة، جراء التراجع الكبير في مؤشر صناعة الأغذية الذي يعتبر القطاع الصناعي الرئيس في قطاع غزة. وانخفض مؤشر الأغذية من

سوق العقارات في قطاع غزة.. من السماء الى باطن الأرض

حياة وسوق نادر القصير

بعد ان شهدت محافظات قطاع غزة خلال العامين الماضيين ارتفاعا كبيرا في سوق العقارات لدرجة أصبح فيها البناء يناطح السحاب كما وصفها الكثيرون في ذلك الوقت، وكانت فرصة امتلاك قطعة أرض حلما يصعب الوصول إليه بالنسبة للكثير من المواطنين المقبلين على تأمين حياتهم ويطمحون للاستقرار الأسري نظرا لارتفاع الأسعار بطريقة تجاوزت العقل والمنطق، تعرض سوق العقارات لسقوط مدو لدرجة أصيبت فيها حركة تداول البيع والشراء بالشلل.

وكان سكان قطاع غزة يشكون من ارتفاع أسعار الأراضي السكنية التي وصفت بالجنونية في مختلف المناطق لا سيما خلال العامين الماضيين نظرا لشح مساحة أراضي القطاع مع الزيادة السكانية الطبيعة وارتفاع أعداد بعض العائلات إلى الضعف، الأمر الذي انعكس على تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وأصحاب الدخل المتوسط من الموظفين في القطاعات الحكومية والأهلية.

تراجع الإقبال

وبدأ التراجع في الإقبال على شراء الأراضي تدريجيا بعد توقف دخول مواد البناء المهربة إلى القطاع من مصر من جهة، وتوقف دخولها عبر المعابر الإسرائيلية من جهة أخرى، وهذا أدى إلى توقف كامل لحركة الإنشاءات، وبالتالي انعكس بالمقابل على حركة السوق، هذا ما أكده تاجر العقارات سامي عبيد، لافتا إلى أن غياب كيس الاسمنت من القطاع كان له بالغ الأثر على سوق العقارات، خاصة الأراضي، وذلك في ظل عدم وجود معلومات لتوفر مواد البناء في الأفق، الأمر الذي جعل الإقبال على شراء الأراضي غير ذي جدوى إلا للذين يرغبون باستثمار أموالهم على المستوى البعيد واستغلال الطرف بتراجع أسعارها إلى حين عودة مواد البناء للقطاع لتحقيق مكاسب كبيرة، مشيرا إلى أن محدودية المساحة بقطاع غزة تجعل امتلاك قطعة أرض بمثابة تأمين لمستقبل عائلة كاملة لاستغلالها ببناء طوابق متعددة، ورغبة من المواطنين بالحصول على مأوى لهم ولعائلاتهم الممتدة من أبنائهم.

العقارات للميسورين فقط

وتقتصر عملية شراء الأراضي على الميسورين، فيما يجد المواطنون صعوبة كبيرة في إهدار أموالهم بأراضي فضاء لا يعرفون كم سينتظرون حتى تدخل مواد البناء لإنشاء مبان عليها، الأمر الذي دفع العديد منهم يتجه نحو شراء عقارات جاهزة، وهنا تكمن معضلة يواجهها القطاع حيث إن أغلبية العقارات توقفت قبل أن يتم تجهيزها بعد توقف دخول مواد البناء سواء المهربة أو تلك التي لم تدم طويلا عبر المعابر الإسرائيلية.

ويقول المواطن رسمي صلاح ان ما شهده



ابنية غير مكتملة تنتظر الاسمنت

كانت السوق الأقوى للاستثمار قبل عام فقط.

العودة للزراعة

وبعد أن دفع الارتفاع الفاحش في أسعار الأراضي والعقارات خلال الأعوام الماضية إلى انتشار ظاهرة إقدام بعض المزارعين وملاك الأراضي الزراعية الملاصقة للمناطق السكنية إلى بيع أراضيهم لاستغلال إغراءات ارتفاع الأسعار لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، تسبب تراجع الإقبال عليها إلى تراجعهم عن بيعها ووقف تجريف مزيد منها، واتجهوا لزراعتها. ويؤكد المواطن أيمن لبدء أن ملاك الأراضي الزراعية من جيرانه قاموا بتجريفها من المزروعات وباعوا مساحات منها، لكن بعد أن تراجعت حركة بيع العقارات وبعد أن صرفوا ما حصلوا عليه من أموال بشراء سيارات فخمة، وبناء مزيد من الطوابق لتزويج أولادهم عادوا إلى نقطة الصفر مرة أخرى وفضلوا العودة إلى مهنتهم الأصلية في الزراعة، مبينا أن ارتفاع الأسعار سابقا فتح شهيتهم على بيعها، لكن في ظل هذا الركود الكبير الذي يشهده سوق العقارات لم يعد مجديا عرض أراضيهم للبيع وعدم استغلالها بالزراعة.

زيادة في العرض

إبراهيم أبو حسين صاحب شركة عقارات برفح يرى أن تراجع الإقبال على شراء الأراضي رغم انخفاض سعر بعضها يعود إلى عدم توفر مواد البناء من ناحية وتزايد البطالة وعدم وجود فرص عمل نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها سكان القطاع، مشيرا إلى أن بعض المواطنين كانت لديهم نية لشراء الأراضي وجمدوا الشراء خشية احتياجهم إليها بعد انضمامهم لصفوف البطالة، ولعلمهم بأنهم سيحتاجونها ليعتاشوا منها.

وبين أبو حسين ان العديد من المواطنين ممن قاموا بشراء أراض وكانوا يحاولون جمع المال لبناء مساكنهم عليها، يعرضونها للبيع حتى لو بأسعار أرخص مما اشتروها، وهذا زاد العرض في ظل عدم وجود طلب.

ويوافق أبو حسين المواطن صلاح على ان شراء بعض الأراضي النوعية القريبة من مركز المدن بالقطاع اقتصر في السنوات الماضية على ميسوري الحال، لكنه يؤكد أنه حتى الميسورين الآن يترددون كثيرا في الشراء لأن هذا يعني تجميد أموالهم، وياتوا يفضلون استثمارها بعيدا عن العقارات التي

القطاع من ارتفاع في الأسعار للعقارات خاصة الأراضي وصل حدا لا يطاق لمن أراد شراء قطعة أرض، موضحا انه في المناطق المحيطة بمدينة غزة وصل سعر المتر الواحد فيها إلى أكثر من 700 دينار، بعدما كان قبل ظهور أغنياء الأنفاق الذين وضعوا جل أموالهم في شراء الأراضي وشكلوا سببا رئيسيا في ارتفاعها في ذلك الحين، لا يتجاوز الـ 200 دينار، لذلك كانت عملية الشراء تقتصر على طبقة الميسورين فقط، وبالكاد تمكن بعض المواطنين من شراء أراض في مناطق على أطراف المدينة نظرا لانخفاض سعرها نسبيا.

أما المواطن سعدي حيدر فيقول: "إن رخص مواد البناء المهربة التي كانت موفرة في ذلك الحين شجعت المواطنين على الإقبال على شراء الأراضي، خاصة ان قطاع الإنشاءات كان متوقفا منذ سنوات، ما تسبب في زيادة أعداد العائلات التي تحتاج للسكن، أما الآن فلا جدوى من شراء أراض، حيث ان مواد البناء غير متوفرة، فقطع الإنشاءات يرتبط ارتباطا قويا في سوق العقارات، فإذا ما توفرت مواد البناء أصبح الإقبال على الأراضي أمرا منطقيا أما في حال توقف هذا القطاع فيتوقف الإقبال على شرائها".

مدير مكتب الاقتصاد الوطني بالمحافظة:

غانم: رؤوس الأموال في طولكرم والتجار يلجأون لايداع أموالهم في البنوك دون التفكير باستثمارها

السوق الكرمية تعاني الكثير من المشاكل وهي بحاجة الى معالجة سريعة قبل فوات الأوان



المهندس كمال غانم

ورام الله، رغم ان الكثير من البضائع التي تباع هناك يتم تصديرها من مدينة طولكرم، لافتا الى ان هناك تباينا في أسعار الخضراوات حتى داخل أسواق مدينة طولكرم، وضرب مثلا فارق الأسعار بين سوق مجمع البلدية القديم وسوق الحسبة في دوار شويكة، حيث يستطيع المواطن ان يلحظ الفرق، وتجد ان أسعار الخضراوات في مجمع البلدية القديم أرخص بكثير من سوق الحسبة في دوار شويكة رغم انها نفس البضاعة ومن نفس المصدر، وهذا يتطلب تحرك الجهات المسؤولة في المحافظة لبحث هذه المشكلة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها بالتعاون مع التجار.

واكد غانم ان مدينة طولكرم تفتقر الى التجار من الدرجة الأولى، وتعتمد بنسبة عالية على فلسطيني الـ 48، داعيا الغرفة التجارية الى تغيير الثقافة التجارية السائدة والعمل بشكل جدي على اقناع التجار بضرورة تغيير سياستهم الراهنة وخفض الأسعار والاكتفاء بهامش ربح معقول يكون قادرا على منافسة الأسواق خارج حدود المدينة.

وأوضح غانم ان وزارة الاقتصاد حددت السقف الأعلى لـ 17 سلعة رئيسية وهناك توجه لرفعها الى 70 سلعة، وتم تحديد السعر لثلاث سلع فقط وهي الخبز والدجاج والغاز بمشتقاته، باستثناء خدمة توصيل اسطوانة الغاز للمنازل حيث يرتفع سعر الاسطوانة عدة شواقل لهذه الخدمة.

وتطرق غانم الى مشكلة عدم استقرار السوق الكرمية ونفور الكثير من المتسوقين الى مدن اخرى مشيرا الى ان ذلك يعود الى عدة أسباب أهمها لجوء الكثير من التجار الى هامش الربح العالي بحيث يكتفي ببيع القليل والربح الكثير إضافة الى التغيير المستمر للمصالح التجارية والتقليد غير المبرمج للمهن التجارية، إذ يلجأ الكثير من التجار الى فتح مصالح متشابهة ما يؤثر بشكل سلبي عليهم جميعا، إضافة الى غياب المستوردين الكبار من أسواق مدينة طولكرم وتركزهم في محافظات نابلس والخليل ورام الله وجنين، ما يدفع الكثير من التجار الكرميين الى استيراد البضاعة ذات الأصناف الثانية أو الثالثة.

وقال غانم ان "العقلية القديمة الراسخة في نفوس التجار الكرميين تتركز باعتمادهم فقط على متسوقي فلسطيني الـ 48 وهذا أمر مؤسف للغاية حيث يجب التفكير جديا بضرورة استقطاب كافة متسوقي طولكرم كي تعتمد المدينة على نفسها وتدور عجلة الاقتصاد الوطني بشكل جيد، وهذا يتطلب تحرك الغرفة التجارية والمحافظة والاقتصاد الوطني لتوعية التجار بضرورة الاكتفاء بهامش ربح معقول، والمواطن بضرورة دعم مدينته كي تكون قادرة على مواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة الراهنة الذي تمر فيه".

وأشار غانم الى ان أسعار الخضراوات في مدينة طولكرم أعلى من أسعارها في مدينتي نابلس

مراد ياسين

حياة وسوق

قال مدير مكتب الاقتصاد الوطني في محافظة طولكرم المهندس كمال غانم ان المحافظة تعتبر من أعلى نسبة الودائع البنكية على مستوى الوطن، حيث يلجأ الكثير من رؤوس الأموال والتجار الكبار في المحافظة الى ايداع أموالهم في البنوك دون التفكير باستثمارها في مشاريع تجارية تدر دخلا جيدا على المحافظة أسوة بالمحافظات الفلسطينية الأخرى.

وأكد غانم في مقابلة مع "حياة وسوق" وجود تباين كبير للأسعار داخل وخارج أسواق مدينة طولكرم وتحديدا في سلة الخضراوات، مشيرا الى ان هذا يتطلب تحرك المحافظة والغرفة التجارية والبلدية والجهات ذات الاختصاص لمعالجة هذه المشكلة التي تدفع الكثير من متسوقي المدينة للتسوق من مدن أخرى وتحديدا من مدينة نابلس.

ودعا غانم تجار المدينة الى تحديد نسبة ربح معقولة كي يكونوا قادرين على استقطاب المتسوقين الكرميين بصورة جيدة، وعدم حصر المتسوقين على فلسطيني الـ 48 الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الحركة التجارية في المدينة ويضع التجار رهينة لرحمة سلطات الاحتلال التي تلجأ في الكثير من الأحيان الى عرقلة وصول فلسطيني الـ 48 الى أسواق المدينة.

أزمة المواصلات.. مشهد جديد يضاف إلى قائمة المعاناة في قطاع غزة

تحسين الاسطل

حياة وسوق

لم يعد مشهد مئات المواطنين الذين يصطفون على طول شوارع قطاع غزة في انتظار وسيلة مواصلات مشهدا غريبا، بل يكاد يصبح من المألوف أن ينتظر المواطن الغزي وقتا طويلا حتى يستقل وسيلة للمواصلات توصله إلى هدفه الذي لا يتجاوز عدة كيلومترات.

فمنذ إغلاق الأنفاق ووقف عمليات تهريب المحروقات المصرية إلى الحد الأدنى والاعلاقات المتكررة لمعبر "كرم أبو سالم" الذي تتحكم به قوات الاحتلال، أصبحت أزمة المواصلات ضمن قائمة الكوابيس والمعاناة التي يعيشها المواطن الغزي تفاصيلها كل يوم، في انتظار لحظة فرج طال انتظارها، وأصبح يخشى الدعاء لها خشية أن يكون يعيش الفرغ من حيث لا يعلم، من شدة تقادم فصول المعاناة التي تزداد كلما مرت عقارب الزمن إلى الأمام.

واعتاد المواطنون في غزة أن يعيشوا في الأزمات المتفاقمة وكأنها قدر كتب عليهم، بسبب الحصار الإسرائيلي، فأزمة الوقود ومن بعدها انقطاع الكهرباء إلى نقص الأدوية، وخراب معظم الأجهزة الطبية، وتعذر صيانتها، حتى شلل الحركة عبر المعابر، فتعثر العمل بمعبر رفح مع مصر إلى الإغلاق المتكرر لمعبر كرم ابوسالم، إلى منع مواد البناء، إلى أضرار المنخفض الجوي الأخير، إلى الارتفاع الجنوني في الأسعار، يعيش المواطن الغزي في هذه الدوامة باحثا عن أمل حياة طبيعية في جدار أزماته لعله يرى نورا أو ما يشبه النور دون جدوى.

لنصرخ ونصيح وننفجر وهم يفتحون أفواههم للفضائيات ينقلون معاناتنا ويجمعون الأموال على حساب آهاتنا ويدفنونها في كروشهم ويطيرون عمر سيطرتهم على رقابنا.

رجل ظلم بجنته الضخمة شكر السائق كثيرا لأنه سمح له بالركوب في الباص قائلًا: "السائقون ما بحملوا إلي مثلنا عشان يزيدوا من عدد الركاب قدر الامكان".

ووسط الزحام يصرخ احد الركاب قائلًا: "شو عامل بالسيارة، أشعر برغبة بالتقيؤ، كأنك حاطط زيت السيرج"، فيرد السائق: لا، إنه سولار مصري مخلوط بالسيرج (..) للضرورة أحكام، الوضع لا يطاق.

راكب من خلف يقول للسائق: ليش السرعة، نحن عددنا يفوق العدد المسموح به، تمهل من فضلك، فيرد السائق على الراكب: لا أستطيع لأن البطء يوقف السيارة ولا تعود تعمل، الخليط الذي أضعه بدل السولار يحتاج إلى سرعة حتى لا تبرد السيارة. حوارات وأحاديث جانبية، وسياسة وفصائل وغلواء وضنك عيش وقصص تقشعر لها الأبدان، في وسيلة نقل، قد تتحول في يوم من الأيام كل واحدة منها إلى قصة، وتحتاج إلى مخرج سينمائي يخرجها إلى فيلم عن شريحة قليلة تدلل على معاناة مليون وثمانمئة ألف مواطن، يعيشون ما يعيشه ركاب باص سريع يعمل على زيت سيرج يكتم على الصدور وتعفه الأنوف، ومشوار فيه من المخاطر ما في الخطر نفسه من نار تلتهم الأمن والسلامة، إلا أن البحث عن وسيلة مواصلات في غزة أصبح ضمن قائمة المنغصات التي يحسب لها المواطن ألف حساب حتى لا يتأخر عن هدفه.

المواطن داوود عبد الله (45 عاما) ينتظر وسيلة مواصلات من خان يونس إلى مدينة غزة منذ نصف ساعة وسط مجموعة من المواطنين المنتظرين اقترب عددهم من المئة، بدت علامات التعب والإرهاق ظاهرة عليه، ويصرخ بعد أن مل من سؤال السيارات المارة الممتلئة أملا في متسع لنقله دون جدوى قائلًا: "هذه العيشة لم تعد تحتتمل.. مش مكفي انقطاع الكهرباء والمياه وقلة الشغل" فيطلب منه احد المواطنين الصبر، فيرد عليه: "راح الصبر يا حج"، ويقول ثالث: ربنا يفرجها.

وبعد طول انتظار يتوقف باص لسبعة ركاب، فيصعد إليه بين 14 إلى 15 راكبا يحشر بعضهم حشرا، رجال ونساء وأطفال الكل يبحث عن ربع مقعد ليجلس حتى يصل إلى هدفه، في مشهد قد لا يكون حاضرا أمام المسؤولين، أو الوزراء أو النواب عن الشعب.. مشهد لا يعيشه غير البسطاء الذين لا يحتاجهم أصحاب المناصب إلا يوم الانتخابات أو المهرجانات العامة.

وتتساءل موظفة في الجامعة تأخرت عن عملها وحشرت في باص الركاب عن جدوى وجود الوزراء والمسؤولين إذا لم يستطيعوا أن يضعوا حدا لأبسط مقومات الحياة. وقالت الموظفة: الجامعة لا تعرف أزمة المواصلات، هي تريد منا أن نصل في الوقت المحدد، وتريدنا أن نخرج من منازلنا قبل الموعد بساعتين. وأضافت: ولأننا مضطهدون في حياتنا وقدرنا أن نسلط الله علينا احتلالا لا يرحم، وزاد الابتلاء الانقسام الذي يحافظ عليه أصحاب المصالح ولا يريدون لنا أن نعيش حياة كريمة، وفي نظرهم مصالحهم فوق كل شيء، أما الشعب فلا يهم ما يعيشه من هموم و مصاعب، وأكاد اجزم أن هذه الأزمات التي نعيشها مدبرة لنا،

الغرفة التجارية في سلفيت.. مؤسسة رائدة تسعى لتوفير مناخ استثماري ملائم



اياد الهندي

مستقل يستطيع توفير معدلات مقنعة لرأس المال الفلسطيني، كما قامت الغرفة بإعداد خارطة استثمارية لمحافظة سلفيت بالتعاون مع المحافظة والمؤسسات ذات العلاقة، حيث اعد الخبير الاقتصادي قائمة بالمشاريع الربحية الكبيرة والصغيرة التي تهتم المستثمرين من الداخل والخارج للعمل على تنشيط الوضع الاقتصادي في محافظة سلفيت، إضافة الى تحقيق الأهداف الاجتماعية بتوفير فرص عمل تفي باحتياجات المجتمع الفلسطيني. وأكد الهندي انه من أجل تقديم خدمات تتسم بالكفاءة وتفي برغبات قطاع الاعمال، كان لا بد من تعزيز قدرة الغرفة على توظيف مجموعة من المختصين في حقول الادارة والمحاسبة والاقتصاد والعلاقات العامة والكمبيوتر وتجهيز الغرفة بكافة المستلزمات الضرورية.

وحول العلاقة بين الغرفة والمؤسسات الاخرى في المحافظة، أكد الهندي ان مجلس ادارة الغرفة ومنذ تسلمه المهام اعتمد مبدأ التعاون مع المؤسسات الأخرى خصوصاً المحافظة والبلديات، حيث سعت الغرفة الى بناء جسور التعاون مع كافة المؤسسات الرسمية والأهلية، لاستكمال عملية البناء والتطور وخدمة المواطنين والتجار، كما ان الغرفة تمد يد العون للمؤسسات والمجالس القروية للتشاور وتبادل الأفكار والدعم في حدود الامكانيات المتوفرة.

وقال الهندي: "المطلوب لتقوية وتعزيز محافظة سلفيت في وجه الاستيطان وجدار الفصل العنصري هو تعزيز الوحدة الداخلية وتعاون الجميع لبناء وتطور المحافظة وتغليب المصلحة العامة، وهذا يتطلب المصارحة والمكاشفة، وتعزيز تطبيق القانون على الجميع واحترامه". وأكد ان المحافظة بحاجة الى جهود كل المخلصين والحريصين والغيورين للعمل على تنشيطها ودعمها لتبقى قلعة حصينة أمام خطر التوسع الاستيطاني الذي يعمل على الاخلال بالمعادلة الديمغرافية لابقائها ضعيفة وتابعة اقتصادياً.

العلاقة ولقاءات مع اصحاب القرار في مواضيع اقتصادية تهتم المجتمع والقطاع الاقتصادي بشكل خاص وإقامة دورات تدريبية، إضافة الى المشاركة والمساهمة في رعاية عدد من النشاطات في المحافظة مثل مهرجان الزيتون السنوي والمعرض المقام على هامشه.

وأكد الهندي ان حماية منتج زيت الزيتون تتطلب فتح المعابر لغزة لإدخاله للقطاع، وعدم استيراد الزيت من الخارج، وإيجاد هيئة رقابة من وزارة الاقتصاد وجمعية حماية المستهلك ومجلس الزيت واتحاد الجمعيات لمراقبة السعر والجودة، وعلى السلطة إيجاد آلية لحماية سعر الزيت، بما يتناسب مع المستهلك بتحديد أرضية تناسب جميع الأطراف.

وفيما يتعلق بالخدمات العامة للغرفة، أكد الهندي ان الغرفة تعمل على توفير قاعدة بيانات عن التجارة الخارجية ومنافذ الاستيراد والتصدير لخدمة رجال الأعمال والتجار في المحافظة، إضافة الى محاولة تنفيذ برنامج تدريب مهني يتلاءم واحتياجات قطاع الأعمال في المحافظة بالتعاون مع مؤسسات ومراكز تدريبية مختلفة، وتوفير خدمة اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمعنيين من رجال الأعمال، وبحث امكانية توفير مصادر تمويلية للمشاريع الريادية من خلال التنسيق مع مؤسسات الاقراض المختلفة، والتعبير عن ارادة التجار ورجال الأعمال لدى الجهات التي تعترضهم.

وأوضح الهندي ان الغرفة تعمل على توفير مناخ استثماري ملائم لتنمية مجتمع رجال الاعمال وجذب الاستثمارات الضرورية لإحداث تنمية متوازنة وصولاً الى الهدف المنشود بإقامة اقتصاد وطني فلسطيني

حيث إن هذا التجمع يضم جميع التجار العاملين في قطاع الأثاث، وسلسلة الإنتاج لتقديم الدعم اللوجستي والفني والتسويقي وتقديم الخبرات لهؤلاء الأعضاء لمدة اربع سنوات.

وتتولى الغرفة المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة حيث تتبرع لعدد من العائلات المحتاجة والأسر المستورة، بالإضافة الى دعم بعض طلاب الجامعات ودعم بعض الاحتفالات والفعاليات التي تقام بالمحافظة.

وقال الهندي ان المهام الأساسية للغرفة هي تنظيم المصالح التجارية والصناعية لمؤسسات القطاع الخاص ورعاية شؤونها وتمثيلها لدى الجهات المعنية في الداخل والخارج، والدفاع عنها في شتى الأمور ذات العلاقة، إضافة الى دعم وتطوير التجارة والصناعات المحلية وتنمية وزيادة حجم الصادرات من المنتجات الوطنية واقامة علاقات تجارية مع الغرف العربية والأجنبية.

واضاف: كما ان الغرفة التجارية تعمل ضمن خطة استراتيجية تمت صياغتها من قبل أعضاء المجلس والكادر الوظيفي للأعوام (2013 - 2015) وتعمل على تحديثها ومراجعتها باستمرار.

وفيما يتعلق بنشاطات الغرفة قال الهندي: ان الغرفة تقوم بالعديد من الأنشطة الهادفة لخدمة التجار والمواطنين ومؤسسات المحافظة المختلفة، إذ تشارك في المعارض الدولية والمحلية والتشبيك بين رجال الأعمال الفلسطينيين ورجال الأعمال في الدول المجاورة، حيث تم الترتيب لأكثر من 10 رجال أعمال يعملون في مجال الأثاث لزيارة معرض في تركيا. كما أقامت الغرفة العديد من ورش العمل مع المؤسسات ذات

مجلس ادارة الغرفة بضرورة التحديث والتطوير المستمر وتأمين دخل ثابت للغرفة لا يعتمد على تذبذب الأوضاع، فقد قامت استراتيجية الغرفة على الاستثمار في قطاع العقارات، ومن هذا المنطلق عمدت في الخطوة الأولى الى شراء سطح مبنى وبناء مقر لها عام 1998 بمساحة 230 متراً مربعاً لتتخلص من دفع الأجرة السنوية لمقرها، ثم انطلقت عام 2005 لشراء قطعة أرض واقامة "عمارة الغرفة التجارية" مكونة من ثلاث طبقات بمساحة 330 متراً مربعاً للطابق، وتم تأجير أجزاء منها لبنك فلسطين وجمعية الشبان المسيحية، إضافة الى اتخاذ مقر لها انتقلت اليه عام 2008، كما أن الغرفة تمتلك أرضاً مساحتها حوالي الدونمان واشترت قطعة أرض في بديا للاستثمار عليها عام 2013.

وقال: "تندرج الغرفة تحت مظلة اتحاد الغرف التجارية الفلسطينية، وبلغ عدد أعضائها الفاعلين حتى نهاية عام 2012 (833) عضواً مقسمين على القطاعات الاقتصادية المختلفة".

وحول الخدمات التي تقدمها الغرفة التجارية، قال الهندي انه رغم حداثة تجربته في الغرفة التجارية فانه استطاع بالتعاون مع زملائه في مجلس ادارتها والكادر الوظيفي تقديم كافة الخدمات التي تقدمها الغرف التجارية الاخرى من شهادات منشأ وتصاريح وكافة الوثائق الاخرى، إضافة الى تقديم مجموعة من الأعمال المميزة والتي أهلت الغرفة للحصول على درجة ممتازة، كما حصلت الغرفة على شهادة الأيزو رقم (900:2000) سنة 2004، كما انها حصلت على المرتبة الأولى في التجمعات العنقودية على مستوى الوطن لمشروع ممول من الفرنسيين لقطاع الأثاث المسمى "بيت الأثاث"

حياة وسوق نادر زهد

مر الاقتصاد الفلسطيني بمراحل متعددة، وكل مرحلة تركت بصماتها عليه لكن من دون ان تتيح الفرصة له من مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، بسبب الظروف السياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

والانسان الفلسطيني صاحب الإرادة والعزيمة القوية حاول ولا يزال بناء اقتصاد مستقل قادر على مواجهة الأزمات، فكانت فكرة انشاء الغرفة التجارية في محافظة سلفيت عام 1997 والتي تعتبر احدى أكبر الانجازات على طريق توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات الضرورية لعموم تجار ومواطني المحافظة، كما تمثل ركيزة اساسية من ركائز الاقتصاد الفلسطيني ومعلماً سيادياً كبيراً من معالم السيادة الوطنية على الأرض.

وحول فكرة انشاء الغرفة التجارية ودورها في تقديم الخدمات للتجار والمواطنين في محافظة سلفيت كان لـ "حياة وسوق" هذا الحوار مع رئيس الغرفة التجارة المنتخب الحاج اياد الهندي الذي قال: "بداية فان فكرة انشاء الغرفة التجارية راودت فعاليات المحافظة منذ تولي السلطة الوطنية صلاحياتها في المحافظة عام 1994، حيث تولدت لدى عدد من المهتمين فكرة تأسيس الغرفة التجارية كجهة رسمية تتولى هموم القطاع الخاص، وتأخذ على عاتقها مسؤولية خدمة قطاع الأعمال كسائر محافظات الوطن".

واضاف الهندي ان "الغرفة وضعت على سلم اولوياتها الارتقاء بالمحافظة لمواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة وتوفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات في المحافظة وتعزيز صمود المواطنين بصورة عامة وقطاع التجار خاصة، لا سيما ان محافظة سلفيت تتعرض لأكبر حملة تهويد استيطاني بعد القدس، حيث وصل عدد المستوطنات الى عشرين مستوطنة يقطنها اكثر من ستين ألف مستوطن، مقابل 18 تجمعاً سكانياً فلسطينياً يسكنه سبعون ألف مواطن". وتابع: "هذا الوضع دفع كل انسان مخلص في المحافظة للعمل على ايجاد مؤسسات سيادية لتعزيز رموز السيادة الوطنية كرد طبيعي على الأخطار المحدقة بالمحافظة".

ونوه الهندي الى ان الغرفة انشئت بقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (2) لسنة 1997 بتاريخ 1997/5/28، وبدأت مسيرتها برئاسة الشهيد المرحوم نبيل عزريل حتى استشهاده عام 2002، حيث تم انتخاب فؤاد عواد من قبل الهيئة الادارية لرئاسة الغرفة، وفي عام 2011 جرت أول انتخابات لمجلس ادارة الغرفة وتم انتخابي رئيساً.

وقال الهندي ان الغرفة بدأت بداية متواضعة في مقر مستاجر، وإيماناً من



مبنى الغرفة التجارية

حياة وسوق

المؤشر	الإغلاق	الافتتاح	التغير (%)	نقطة
القدس*	555.57	548.38	1.31%	7.19
العلم**	289.30	286.07	1.13%	3.23
البنوك والخدمات المالية	124.67	125.17	-0.40%	-0.50
الصناعة	68.05	67.98	0.10%	0.07
التأمين	45.00	45.27	-0.60%	-0.27
الاستثمار	27.47	26.28	4.53%	1.19
الخدمات	53.68	53.06	1.17%	0.62

(*) المؤشر الرئيسي للبورصة، سنة الأساس 1997 ورقم الأساس 100 ويشمل جميع الشركات المدرجة، سنة الأساس 2003 ورقم الأساس 100
 (**) المؤشر الرئيسي للبورصة، سنة الأساس 1997 ورقم الأساس 100 ويشمل جميع الشركات المدرجة، سنة الأساس 2003 ورقم الأساس 100

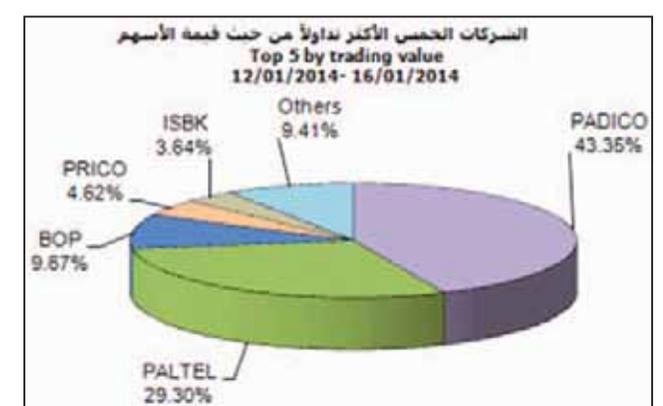
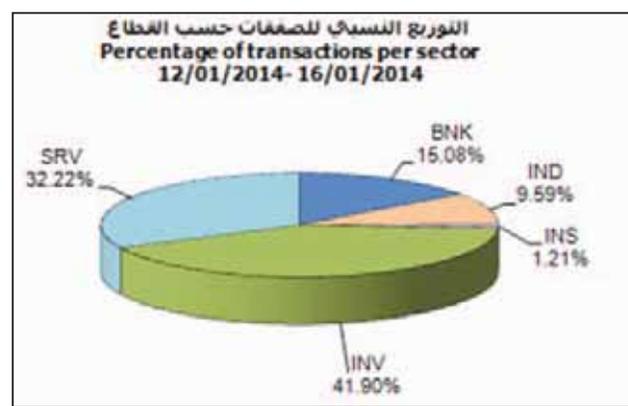
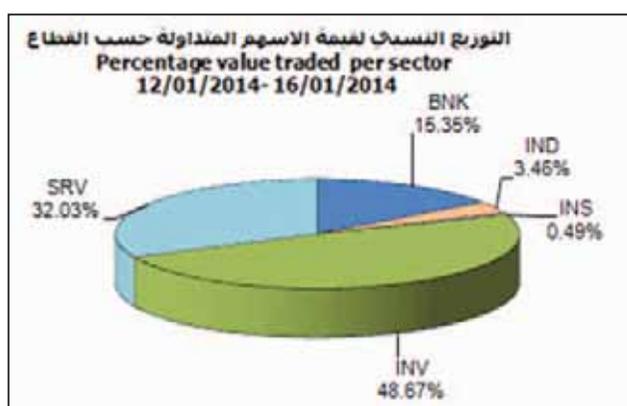
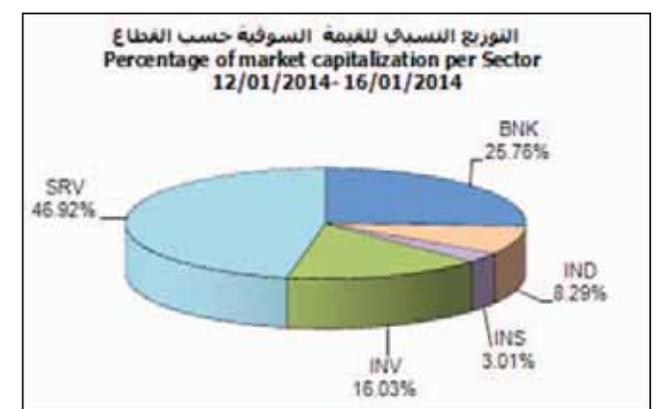
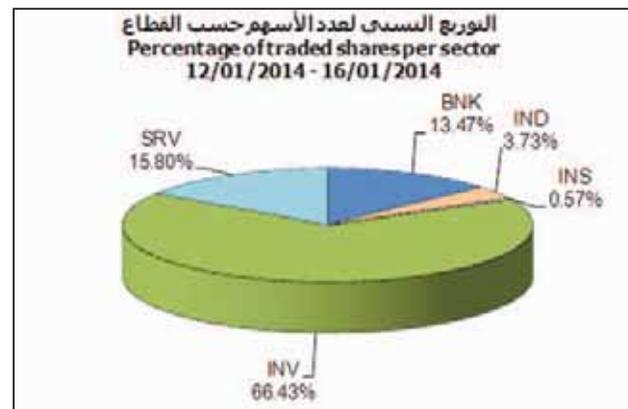
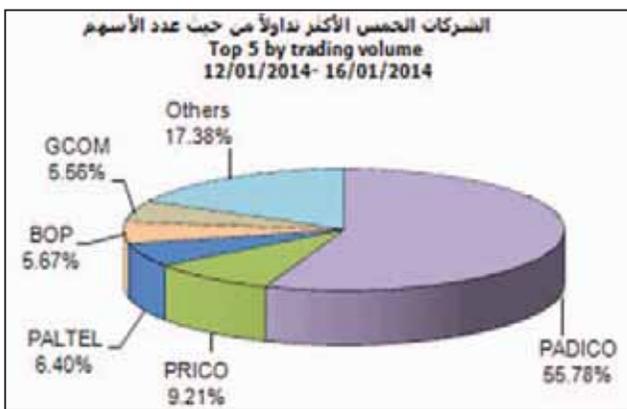
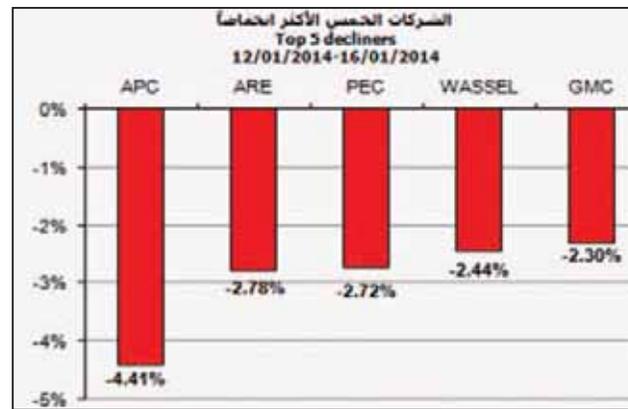
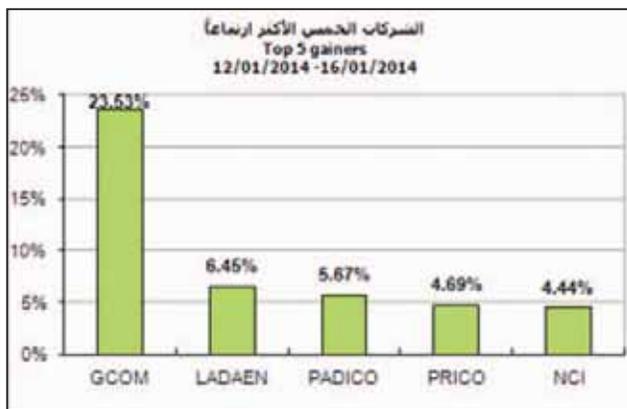
أغلق مؤشر القدس نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 555.57 نقطة مرتفعاً 7.19 نقطة، أي ما نسبته 1.31% عن إغلاق الأسبوع الذي سبقه. ويأتي ذلك على خلفية ارتفاع مؤشرات كافة القطاعات باستثناء مؤشرات قطاعات التأمين والبنوك والخدمات المالية.

وتم عقد 4 جلسات تداول في بورصة فلسطين الماضي تم خلالها تداول 3,307,184 بقيمة 6,107,397 دولاراً أميركياً نفذت

البورصة في أسبوع

من خلال 1,074 عقداً. وتم تداول 31 شركة من أصل 49 شركة مدرجة حيث شهدت 12 شركة ارتفاعاً في أسعار أسهمها، في المقابل انخفضت أسعار أسهم 9 شركات واستقرت أسعار أسهم 10 شركات أخرى.

مقارنة نشاط التداول الأسبوعي	2014/1/9-5	2014/1/16-12	(%)
عدد الأسهم المتداولة (#)	6,146,868	3,307,184	-46.20%
قيمة الأسهم المتداولة (US\$)	8,767,495	6,107,397	-30.34%
عدد الصفقات	995	1,074	7.94%
عدد جلسات التداول	4	4	0.00%
القيمة السوقية (US\$)	3,284,949,375	3,322,098,966	1.13%
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (US\$)	2,191,874	1,526,849	-30.34%



يتعين على اسرائيل استثمار عشرات مليارات الشواقل لتثبيت سعر أدنى للدولار

بقلم: موطي باسوك

الشيقل يواصل التعزز مقابل الدولار، ويثير خلافا شديدا حول طريقة المواجهة المناسبة. وفي الأيام الأخيرة ضعف الدولار بنحو 0.4 في المئة، وتقرر السعر الرسمي عند 3.488 شيقل. والسؤال الذي يتكرر في كل نقاش كهذا هو: هل سيقدر بنك اسرائيل سعر أرضية للدولار مقابل الشيقل أم أن الدولار سيواصل الهبوط - ربما حتى الى مستوى 3.30 شيقل ودونه؟ ولكن السؤال الحرج الذي يذكر أقل هو: هل ان مؤيدي تحديد سعر ادنى مستعدون ايضا لكلفة الخطوة، التي تقدر بعشرات مليارات الشواقل؟

التعلم من سويسرا وتشيكيا

لتحديد سعر ارضية يوجد ثمن باهظ. دولتان قررتا مؤخرا سعر ارضية لعمليتهما، هما سويسرا وتشيكيا. في الدولتين اعلن البنكان المركزيان بأنهما سيدعمان سعر ارضية بكل ثمن، أي سيمنعان تسويق العملة المحلية لديهما الى ما دون الخط الأحمر الذي تقرر مقابل اليورو. الفرنك السويسري تعزز بـ 26 في المئة في السنتين اللتين سبقتا الخطوة، بعد أن خفض البنك المركزي السويسري الفائدة الى صفر في المئة تقريبا، وكان الاقتصاد المحلي على شفا الانكماش المالي. وأعلن البنك السويسري المركزي عن الخط الأحمر قبل أكثر من سنتين. اما تشيكيا، التي تعاني من الانكماش، فقد قررت سياسة مشابهة قبل نحو شهرين، بدعم من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD".

في تشرين الثاني اشترى البنك المركزي التشيكي الدولارات، لحماية الأرضية، بمبلغ يساوي 5 في المئة من الناتج التشيكي. وبتعابير اسرائيلية يدور الحديث عن شراء دولارات بحجم أكثر من 50 مليار شيقل. فهل اسرائيل معنية بمتطلبات انفاق بهذا الحجم دون أن يضمن لها أحد بأنها بعد هذا الشراء الكبير سيتعين عليها انفاق المزيد من الأموال ايضا؟ خطوة دراماتيكية كهذه لتحديد ارضية تتطلب دعما ومصداقية عامة لسياسة الأرضية، ناهيك عن دعم رئيس الوزراء، وزير المالية، الحكومة والكنيست للخطوة.

يجدر بالذكر ان لشراء الدولارات من قبل بنك اسرائيل كلفة عالية، لأنه لغرض الشراء يطبع بنك اسرائيل الاوراق المالية. والفائدة التي يدفعها لشاري الاوراق المالية اعلى من الفائدة التي يحصل عليها مقابل ايداع الدولارات في البنوك في الخارج. كل المؤشرات تدل على أن محافظة بنك اسرائيل كرثيت بلوغ لن تقرر، رغم مطالبات جهات مختلفة في الاقتصاد، سعر ارضية للشيقل - الدولار، او لسعر الشيقل مقابل سلة العملات. ليس في الاسبوع القادم، ليس في الشهر القادم وليس على الاطلاق. والسبب؟ بلوغ تعتقد ان مثل هذه الخطوة ليست صحيحة. ولكن مقربيا سيبدون ملاحظة بأن "المحافظ لا يقول لا أبدا"، مثلما درج سلفها في المنصب، ستانلي فيشر على القول. كما أن التجربة الدولية تثبت بأن الدولة التي تقرر لنفسها سعر ارضية تأخذ على نفسها مخاطرة هائلة.

كم هي قوية بلوغ في البنك

تسلم بلوغ لمنصب محافظة بنك اسرائيل سجل ايضا تغييرا للثنائي الرائد في السنوات الاخيرة في البنك (فيشر - بلوغ)، بفريق رائد جديد

- بلوغ وتنان زوسمان، رئيس دائرة البحوث في بنك اسرائيل في السنة والنصف السنة الاخيرتين. فريق بلوغ - زوسمان اكثر اجتماعية بكثير من الفريق السابق واسرائيلي اكثر بكثير ايضا. من يعتقد أن الحديث يدور عن قول عديم المعنى يجدر به أن يتذكر كم استغرق فيشر كي يفهم الاحتجاج الاجتماعي لصيف 2011 وان يتذكر ايضا ردود الفعل اللفظية وبعد ذلك العملية للمحافظ المنصرف على أزمة السكن في البلاد. لقد كانت بلوغ اجتماعية معتدلة في عصر فيشر، مقابل زوسمان اليوم. وبالذات بسبب الترجيح في توازن القوى في بنك اسرائيل نحو الاجتماعي سيكون مشوقا أن نرى من ستختار بلوغ قريبا لمنصب نائب المحافظة في السنوات الخمس القريبة القادمة.

كما أن دور اعضاء اللجنة المالية لبنك اسرائيل تغير مع تبادل الحكم في البنك. اعضاء اللجنة الخارجيون الثلاثة، البروفيسوريون رايفي بيلنغ، روبين غرونو واليكس تسوكرمن، اختارهم فيشر، على اساس مهني وشخصي على حد سواء. فلم تختارهم بلوغ وهم ليسوا ملزمين بها. الوحيد من بين اعضاء اللجنة الذي اختارته بلوغ هو زوسمان. وقريبا، بعد انتخاب نائب المحافظة، سيكون لها اثنان في اللجنة النقدية، بمعنى نصف اعضاء اللجنة سيكونون معها - خلافا لفترة فيشر حيث كان كل اعضاء اللجنة الستة بتكليف منه.

في البداية فحص اعضاء اللجنة الخارجيون في اللجنة النقدية بلوغ، ضمن امور اخرى في موضوع السعر التبادلي شيقل - دولار. هذه الفترة لم تنته بعد. وهم سيواصلون فحصها ومرافقتها بمناخ مجلس الحكماء الراشدين. ولاحقا، يمكنهم ايضا الا يأخذوا برأيها. بمعنى ان يبقوا بلوغ في الاقلية، الامر الذي لم يحصل لفيشر في أي مرة من المرات.

الداعمون لقوى السوق

وعودة الى سعر الشيقل، مسألة تحديد ارضية او سعر ثابت للشيقل تثير خلافا في اوساط الاقتصاديين، السياسيين، المصدرين والمستوردين. وفي العالم تدور اليوم رحى حرب عملات ضروس، تشارك فيها كل الاقتصادات القوية. الازمة الاقتصادية العالمية في السنوات الاخيرة جعلتها ضروسا أكثر، ولمموسة ومطروحة اكثر. لاسرائيل يوجد اقتصاد قوي احدي نتائجه هي الشيقل القوي، الامر الذي يمس بقطاعات معينة، كالمصدرين. عندما سألوا رئيس وزراء اسرائيل بعد حرب الأيام الستة ليفي اشكول كيف تعرض اسرائيل في الخارج؟ اجاب: "شمشون الضعيف". مؤيدو الشيقل الضعيف، يريدون مثل اشكول اقتصادا قويا وعملة ضعيفة. ولأسفهم، لا يوجد كيان كهذا في العالم. قبل نحو ثلاث سنوات، عندما كان الشيقل اقوى مقارنة بوضعه اليوم، قال ايلي يونس، في حينه مدير عام بنك همزراحي تبحت، ان على الاقتصاد ان يعتاد واقع سعر دولار - شيقل في محيط 3.30 شيقل. بمعنى أنه يجب اعطاء قوى السوق الفرصة لأن تفعل فعلها. فنحن نعيش ونؤمن باقتصاد السوق. رئيس الوزراء هو الآخر، وزير المالية، المالية، المحافظة وبنك اسرائيل يؤمنون بذلك. ويؤيد هذا الرأي ايضا آفي بنبست، المسؤول السابق في بنك اسرائيل ومدير عام المالية سابقا. على مدى كل السنين، حتى عندما بدأ فيشر يتدخل في سوق العملة الصعبة عاد بنبست وقال ان سعر الشيقل مقابل سعر العملات الاخرى يجب أن تقررته قوى السوق. ومن جهة اخرى، فان خبراء آخرين، مثل المحلل يونتان كاتس واقتصادي ليدر للاسواق المالية، لا يستبعدون امكانية أن يقرر بنك اسرائيل بالفعل في نهاية المطاف سعر ارضية للشيقل - دولار. وعلى حد قولهم، فانه اذا اعتدل النشاط في الاقتصاد لا ينبغي استبعاد تخفيض الفائدة وبالتوازي

تحديد ارضية، مثلما فعلت تشيكيا.

في السنة الماضية تعزز الشيقل حيال الدولار بـ 6.8 في المئة، حيال اليورو بـ 3.3 في المئة، حيال اللين بـ 30.4 في المئة، وحيال عملات شريكة اخرى في التجارة الاسرائيلية، مثلما هو الحال في السعر التبادلي الاسمي الناجع بـ 7.6 في المئة ولا سيما في النصف الأول من هذا العام. في 2013 ضعف الدولار ايضا حيال معظم عملات الدول المتطورة في العالم، وضمن ذلك 4.4 في المئة حيال اليورو، 2.1 في المئة حيال الجنيه الاسترليني و 2.7 في المئة حيال الفرنك السويسري. وبالمقابل حيال عملات الدول النامية تعزز الدولار بالمتوسط بنحو 11 في المئة.

اصحاب المصالح يعارضون

حيال نهج قوى السوق، التي يمثلها يونس وبنبست، يقف اصحاب المصالح، وعلى رأسهم المصدرون، والمستوردون والصناعيون. المصدرون يريدون ان يحصلوا مقابل كل دولار تصدير شواقل اكثر. قبل نحو اسبوع، طلب رئيس اتحاد ارباب الصناعة تسفي اورن من بنك اسرائيل أن يحدد سعر ارضية مصطنع للشيقل - الدولار بمستوى 3.8 شيقل. بنك اسرائيل يستثمر منذ الآن مليارات الشواقل في الأشهر الأخيرة للحفاظ على سعر في محيط 3.5 شيقل. فمن سيدفع ثمن شراء العملة الصعبة؟ على هذا اورن لا يجيب بالطبع.

وللخطوة التي يقترحها اورن وهو ليس الوحيد يوجد ثمن قد يكون باهظا جدا وأليما جدا، مثلما اكتشف البنك البريطاني في 1992 عندما خسر ما لا يقل عن مليار دولار لجورج سوروس. فقد اراد المحافظ البريطاني في حينه اضعاف الجنيه الاسترليني حيال الدولار كي يساعد التصدير، النمو، التشغيل. فاشترى الدولارات وطبع جنيهاسترليني بحجم عظيم. وعرف سوروس انه لا يمكن الوقوف خلف سعر تبادلي مصطنع للجنيه الاسترليني. فاشترى كميات هائلة من الجنيهاسترليني لاضعاف الجنيه لدرجة ان المحافظ البريطاني رفع اليدين.

هل سيتعزز الدولار قريبا؟

مؤخرا تحدث مرشحان سابقان لمنصب المحافظ في موضوع الأرضية. البروفيسور تسفي أكشتاين تحدث في صالح تحديد سعر ارضية بمستوى 3.3 - 3.4 شيقل للدولار. ومقابله اعرب البروفيسور ليو ليدرمان عن موقف معاكس. ففي الاسبوع الماضي قال ليدرمان انه حسنا فعل بنك اسرائيل حين لم يقرر سعر ارضية. وعلى حد قوله فلو فعل ذلك لأصبح الأمر غير مصداق بعد بضعة اسابيع مثلما حصل في حالات عديدة في الماضي.

ان التاريخ القصير نسبيا لسوق العملة الصعبة الحرة في اسرائيل علمنا ان في نهاية المطاف قوى السوق والقوى الاساس هي التي تملئ الميل على مدى الزمن. ومع ذلك مقبول تماما انه اذا ما لاحظ البنك المركزي شذوذات حادة عن الميل هناك مجال لبعض التدخل في التبادل. واضح ان التدخل الأخير لبنك اسرائيل كان ناجعا جدا لكونه لم يكن متوقعا. رايفي غزلان، اقتصادي رئيس في دار الاستثمار آي.بي.آي يؤيد الرأي في ان امكانية ضعف الشيقل اعلى من امكانية تعززه، بما في ذلك على خلفية التوقع بالتقلص التدريجي لمشتريات الفيدرالي الأميركي لسندات الدين الأميركية - الامر الذي من المتوقع ان يعزز الدولار في العالم.

عن "هآرتس/ ذي ماركر"

مخطط إسرائيلي لتخزين الغاز الطبيعي في عرض البحر المتوسط

التابعة لحقل "تامار" إلى محطات الاستقبال الساحلية في أسدود، والبالغ طوله 37.5 كيلومتر بمقدوره أن يزود إسرائيل بنحو 1 بليون متر مكعب من الغاز يوميا. ومتوقع في عام 2016 أن تدخل الشركات أجهزة ضغط الغاز في المحطة، من أجل تزويد كمية الضخ بنسبة 20%، وصولا إلى 1.2 بليون متر مكعب يوميا. ويرى وزير الطاقة الإسرائيلي سيلفان شالوم أن "خطوة كهذه ستضمن تزويد المصانع، ومحطات الطاقة العاملة غير الموقعة على اتفاقات شراء الغاز مع الشركات المالكة لحقل "تامار"، أو مسوقي الغاز لديها، بالغاز الطبيعي بشكل مستمر.

الغاز في مخازن مشروع "يام تيتيس" الفارغة. غير أن الشركات عارضت ذلك، بسبب التكلفة الباهظة لإنشاء الأنبوب، التي تتجاوز 1.2 بليون شيقل، ما استدعى الوزارة إلى إقامة أنبوب مقابل منح تصريح تخزين الغاز. وذكرت صحيفة "هآرتس"، أن "نجاح التجربة يعني فتح الطريق لمنح رخص لشركات تخزين الغاز الطبيعي، وإزالة تهديد نقص الغاز في الأسواق، وفي شركات حقل "تامار" مقتنعون أن نجاح عملية التخزين ستضمن تزويد مستمر للأسواق بالغاز ما بين عامي 2015 و2016".

ويجري الحديث عن أنبوب مزود بالغاز، والممتد من منصة الإنتاج

تمكنت وزارة البنى التحتية الإسرائيلية بإقناع المسؤولين بالمصادقة على قرارها في السماح للشركات المالكة لحقل "تامار"، الذي بدأت إسرائيل باستخراج الغاز منه، بتخزين ما تستخرج من كميات في مخازن "ماري BL" في قاع البحر.

وبحثت وزارة البنى التحتية الموضوع، في أعقاب الخلاف بين الشركات المستخرجة للغاز والوزارة، حول طرق تخزين الغاز. وطالبت الوزارة الشركات بإنشاء أنبوب جديد لنقل الغاز، يمتد من منصة إنتاج حقل تمار في البحر، وحتى شواطئ عسقلان، بهدف زيادة كمية الإنتاج كشرط لحصولهم على رخصة لتخزين

مصنع فلسطيني للإسمنت خلال الأعوام الأربعة المقبلة

حياة وسوق



بارتفاع الطلب على الاسمنت بسبب كونه أحد مدخلات أعمال التطوير العقاري ومشاريع البنية التحتية، وهذا أمر طبيعي". وأضاف قواس: أن استراتيجية الشركة تسير بالتوازي مع طموحات شعبنا الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، الأمر الذي يحتم علينا بذل كافة الجهود من أجل تعزيز السيادة الفلسطينية في مختلف مدخلات الاقتصاد الوطني بما يضمن استقلالية قرارنا الاقتصادي، ويدفع بعجلة النمو الاقتصادي قدماً".

وأكد أن الشركة تعمل على بناء استراتيجية جديدة، ستري النور خلال الشهر الجاري، تهدف إلى تلبية احتياجات السوق الفلسطينية من الاسمنت ومواد البناء المرافقة، والاحتياجات الإنشائية والصناعية، بثبات زمني بغض النظر عن الظروف، وهذا ما ستركز عليه الشركة خلال استراتيجية عملها عام 2014.

من جهة ثانية، أوضح قواس أن الشركة تعمل على توطيد العلاقة مع زبائنهم بشتى الطرق المتاحة سواء من خلال الزيارات الميدانية،

ومدى توفر الطاقة لتشغيل المصنع والتي تمثل التحدي الأكبر، إضافة إلى مقدرتها على توضيح المعوقات اللوجستية أمام إنشاء المصنع والمتمثلة في مدى سهولة نقل البضائع بين المدن. وقال لؤي قواس، مدير عام الشركة: "تم فتح العطاءات المقدمة من الشركات المهتمة بتنفيذ الدراسة الأسبوع الماضي، على أن تنتهي الشركة التي تمت ترسية العطاء عليها من الدراسة خلال 6 أشهر من تاريخ ترسيته، ليتم البدء بعدها بتنفيذ نتائج الدراسة من قبل الخدمات التجارية".

وحول أهمية إنشاء المصنع، يقول قواس: "بادرت الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية بهذا التوجه، من منطلق أهمية تعزيز مبدأ السيادة الفلسطينية على الأرض، من خلال أن يكون للفلسطينيين مصنع فلسطيني يوفر الإسمنت، بدلاً من استيراده من إسرائيل والدول الأخرى، ولتجنب الإشكاليات التي قد تقع، خاصة أن الاسمنت يعتبر أحد أهم المواد الإنتاجية الحيوية في الصناعات الإنشائية، ونظراً لأن السوق الفلسطينية يتسم

أعلنت الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية، الذراع الاستثماري لصندوق الاستثمار الفلسطيني في قطاع الصناعات الإنشائية، نيتها إنشاء مصنع فلسطيني متكامل لإنتاج الإسمنت في الضفة الغربية، على أن يكون جاهزاً لتوفير مادة الإسمنت للسوق الفلسطينية خلال الأعوام الأربعة المقبلة، وذلك عقب طرح الشركة نهاية العام الماضي عطاء لإعداد دراسة متكاملة لإنشاء أول مصنع إسمنت في فلسطين.

وقامت الشركة خلال الأسبوع الماضي، ومن خلال لجنة دولية ومحلية، بفتح العطاءات المقدمة من شركات مختصة في بناء وإنشاء مصانع الإسمنت. وكان من ضمن شروط العطاء أن تتمتع تلك الشركات بالكفاءة والمهنية، وتكون قادرة على تنفيذ الدراسة بكل ما تتضمنها من مراحل إعداد دراسات الجدوى من الناحية السوقية والمالية، وقادرة على تقديم تقديرات لمدى توفر المواد الخام لتصنيع منتجات الإسمنت،

وتأسست عام 1994 بهدف تلبية كافة احتياجات السوق الفلسطينية من مادة الاسمنت بكافة أنواعه، وتعمل على تطوير قطاع الصناعات الإنشائية التي تشكل إحدى دعائم التنمية الاقتصادية في فلسطين.

وعدد اللقاءات الدورية، للتعرف على احتياجاتهم وتطوير آلية عمل الشركة وخدماتها بما يؤدي في نهاية المطاف إلى النهوض بقطاع الصناعات الإنشائية في فلسطين. يذكر أن الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية (PCSC)

الحد الأدنى للأجور في البلدان العربية

الحسن عاشي*

ويتطلب تحقيق معدل عال من الامتثال نظام تفتيش فاعل، وفرض عقوبات في حال عدم الامتثال. ولكن خدمات تفتيش العمالة، غالباً ما تعاني نقصاً في الموارد وقصوراً في أعداد الموظفين في دول عربية كثيرة، وعادة ما تكون العقوبات ضعيفة جداً لا ترغم أرباب العمل على الامتثال. وينص اتفاق منظمة العمل الدولية في شأن تحديد الحد الأدنى للأجور التي اعتمدت في 1970 على أن وضع حد أدنى للأجور ينبغي أن يشمل الشركاء الاجتماعيين والخبراء المستقلين، وأن يأخذ في الاعتبار احتياجات العمال وعائلاتهم مع مراعاة تكاليف المعيشة، ومستويات الإنتاجية المحققة، إضافة إلى ضرورة الحفاظ على مستوى مرتفع من التوظيف. وينبغي تعديل الحد الأدنى للأجور بانتظام لمراعاة تقلبات تكاليف المعيشة والظروف الاقتصادية الأخرى.

ثالثاً، إن أحد المخاطر المحتملة للحد الأدنى للأجور هو أنه قد يقلص التوظيف في حال كان سقفه مرتفعاً جداً. وتشير الدراسات إلى أن التأثير المباشر للحد الأدنى للأجور على مستويات التشغيل في البلدان النامية غالباً ما كان ضئيلاً. وعلى العكس من ذلك فإن وضع الحد الأدنى للأجور بعناية، قد يكون له تأثير مهم لجهة تطوير أسواق جديدة، وزيادة الطلب الكلي، ما يمهد الطريق أمام خلق فرص استثمارية جديدة ونمو الوظائف.

ينبغي التأكيد في النهاية على أن التأثير الإجمالي لزيادة الحد الأدنى للأجور يتوقف على مدى تأثيره في تنافسية الصادرات. ويتوقع أن يكون رفع الحد الأدنى للأجور أكثر صعوبة في الاقتصادات المنفتحة تجارياً، والتي تعتمد في شكل مفرط على طلب خارجي شديد الحساسية نسبة للأسعار مقارنة بالدول التي تتنافس أساساً على الجودة والمحتوى التكنولوجي العالي لمنتجاتها.

والنمو. علاوة على ذلك، ساهم رفع الحد الأدنى للأجور في تلك البلدان في بناء طبقة وسطى، وساعد في تخفيف الاضطرابات الاجتماعية.

وكي تجني الدول العربية ثمار سياسة إصلاح أنظمة الحد الأدنى للأجور، يجب أن تأخذ في الاعتبار الشروط التالية: أولاً، ينبغي تحسين تغطية أنظمة الحد الأدنى للأجور كي تشمل الأجراء كافة في القطاعين العام والخاص. وتؤدي التغطية الجزئية إلى الحد من فاعلية سياسة الحد الأدنى للأجور كوسيلة لتنشيط الطلب، ناهيك عن أنها تخلق منافسة غير عادلة على حساب المؤسسات والقطاعات التي تلتزم بتطبيق مقتضياتها. وتبين دراسة حديثة للمنظمة الدولية للعمل أن نسبة الأجراء المستفيدين من الحد الأدنى للأجور تزيد في البلدان التي تعتمد حداً أدنى موحداً على المستوى الوطني مقارنة بتلك البلدان التي تسود فيها حدوداً دنياً متعددة حسب القطاعات أو الأقاليم.

ومع أن دولا عربية كثيرة لجأت إلى توحيد الحد الأدنى للأجور من دون تمييز بين القطاعات، يقلص ارتفاع نسبة العمال في القطاع غير النظامي وانتشار العمل الأسري، دور إعادة التوزيع الذي يلعبه الحد الأدنى للأجور. ويمكن للبلدان العربية أن تعالج هذا الاختلال بالتوفيق بين تطبيق الحد الأدنى للأجور وتأمين شبكات الأمان الاجتماعي حتى تحصد التأثيرات الإيجابية لهاتين السياستين لجهة دعم الطلب الكلي، والتخفيف من وطأة الفقر، والتفاوت الاجتماعي.

ثانياً، ينبغي على الأطراف الاجتماعية المعنية من نقابات وممثلي أرباب العمل تحديد مستوى متوازن للحد الأدنى للأجور في شكل تشاركي. بيد أن المستوى المتدني جداً للحد الأدنى للأجور يقلل من دوره الرئيس كأداة لإعادة التوزيع، فيما مستواه المرتفع جداً مقارنة بإنتاجية العمال يمكن أن يؤدي إلى تضخم الأسعار، ويضعف تنافسية الإنتاج المحلي، ناهيك عن احتمال عدم امتثال شركات القطاع الخاص للحد الأدنى للأجور.

برز في السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بالدور الذي يؤديه الحد الأدنى للأجور في المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تحسين المستوى المعيشي للأجراء ذوي الدخل المنخفض، وتقليص حدة التفاوت في توزيع الدخل بين شرائح المجتمع. ويمكن للحد الأدنى للأجور أن يشكل أداة مهمة لدعم العمل اللائق، ومقوماً أساسياً في تعزيز الحماية الاجتماعية، والتخفيف من حالات الهشاشة والفقر المتفشية في أوساط الفئات العاملة. ويؤكد تقرير حديث صدر عن المنظمة الدولية للعمل أن أعداد العاملين الذين لا يحصلون على أجور كافية لتغطية حاجياتهم الأساسية يفوق 1.2 بليون عامل عبر العالم.

وتكتسي سياسة الحد الأدنى للأجور أهمية بالغة في الدول العربية، في ظل الحاجة إلى تحسين مصادر النمو الاقتصادي من خلال الطلب الداخلي لأجل التصدي لتباطؤ نمو الصادرات وتراجع إيرادات السياحة.

ويساعد رفع سقف الحد الأدنى للأجور في إعادة التوازنات الاقتصادية حتى في ظل ضيق الحيز المالي لدى الحكومات. ويتوقع أن يكلف تمويل زيادة الحد الأدنى للأجور في مصر إلى 1200 جنيه (175 دولاراً) موازنة سنوية إجمالية تبلغ 18 بليون جنيه (2.7 بليون دولاراً). وأن يستفيد ما لا يقل عن 4.8 مليون موظف حكومي من العلاوات المترتبة على هذا الإجراء.

تتمكن من الرؤية والإصغاء والملاحة والتحكم وتتعلم من أخطائها

نظم كومبيوترية جديدة تقلد عمل الدماغ البشري

جون ماركوف

الثمانينيات من القرن الماضي.

تجاوز الأخطاء

يقول دهاميندرا مودها عالم الكومبيوتر في شركة "آي بي إم" الذي يرأس البحوث الكومبيوترية الإدراكية إنه "بدلاً من جلب المعلومات والبيانات إلى العمليات الحسابية، كما نفعل اليوم، يمكننا الآن جلب هذه الحسابات إلى البيانات نفسها، فالمستشعرات تصبح هي الكومبيوتر ذاته لتفتح سبيلاً جديداً لاستخدام الرقائق الكومبيوترية التي ستكون موزعة في جميع الأمكنة". والكومبيوترات الجديدة هذه التي ما تزال تعتمد على الرقائق السليكونية، لن تحل محل كومبيوترات اليوم، بل ستكملها، على الأقل حالياً، إذ يرى الكثير من مصممي الكومبيوتر فيها معالجات ثانوية يمكنها العمل ترادفياً مع الدارات الأخرى التي يمكن تبييتها في الهوائيات الذكية، أو في الكومبيوترات المركزية العملاقة التي تقوم بالخدمات السحابية. وتتألف الكومبيوترات العصرية من تشكيلة من المعالجات الثانوية التي تقوم بإنجاز عمليات متخصصة، مثل إنتاج الرسومات البيانية في الهاتف الجوال، وتحويل المرئيات، والأصوات، والسمعيات والبيانات الأخرى إلى جهاز اللابتوب. ومن المميزات الكبيرة لهذا المنحى الجديد القدرة على تجاوز مواطن الخلل. فالكومبيوترات التقليدية هي دقيقة، لكنها لا تستطيع العمل بوجود خلل ما، أو عطب يصيب أحد الترانزستورات. أما مع التصميمات البيولوجية، فإن رموز البرامج تتغير باستمرار متيحة المجال أمام النظام لكي يتأقلم باستمرار، والعمل على تجاوز الإخفاقات بغية إنجاز ما عليه.

وكانت "آي بي إم" أعلنت في السنة الماضية أنها شيدت كومبيوتراً متفوقاً يقلد عمل الدماغ البشري، ويضم نحو 10 مليارات خلية عصبية، أكثر بنسبة 10 في المئة من الدماغ البشري. لكنه أبطأ في عمله 1500 مرة من الدماغ الحقيقي، فضلاً عن أنه يتطلب عدة ميغواط من الكهرباء، مقارنة بـ 20 واط فقط بالنسبة إلى الدماغ البيولوجي. وتشغيل البرنامج الذي يعرف بـ «كومباس» الذي يحاول محاكاة الدماغ البشري بسرعه الاعتيادية، يتطلب تياراً كهربائياً بالنسبة إلى الكومبيوتر العادي التقليدي، يوازي ما نحتاجه لمد مدينة مثل سان فرانسيسكو ونيويورك معاً بالكهرباء وفقاً للباحث مودها.

عن "نيويورك تايمز"



كوايبينا بوهن إلى اليمين يحمل معالجا صنع على النمط البيولوجي ووضع على ذراع روبوتية بالقرب من سمير مينون طالب الدراسات العليا في مختبر جامعة ستانفورد الأمريكية في بالو التو.

نملك دليلاً بعد، فأنا مهندس وأقوم بتشديد الأشياء، وهناك الكثير من النظريات الطنانه، لكن أعطوني واحدة منها أستطيع من خلالها تشييد الأشياء". وحتى اليوم فإن تصميم الكومبيوتر يعود إلى أفكار عالم الرياضيات جون فون نيومان قبل 65 سنة، إذ تقوم المعالجات الصغيرة بعمليات بسرعة الضوء، متتبعه تعليمات مبرمجة مستخدمة سلسلة طويلة من أرقام "واحد" و"صفر". وعموماً تقوم بتخزين المعلومات بشكل منفصل فيما يعرف بالهجة الدارجة بـ "الذاكرة"، سواء في المعالج ذاته، أو في رقائق تخزين مجاورة له، أو في أقراص مغناطيسية صلبة عالية السعة. والبيانات على سبيل المثال، كدرجات الحرارة في نماذج الطقس، أو الأحرف في معالجة الكلمات، يجري نقلها جيئةً وذهاباً من ذاكرة المعالج القصيرة المدى، بينما يقوم الكومبيوتر بتنفيذ الجانب، أو الفعل، البرمجي، والنتيجة يجري نقلها في النهاية إلى الذاكرة الرئيسية.

أما المعالجات الجديدة فتتألف من أجزاء إلكترونية يمكن وصلها بواسطة الأسلاك التي تحاكي الوصلات، أو نقاط التشابك العصبي البيولوجي. لكنها تركز على مجموعات كبيرة من العناصر التي تشبه الخلايا العصبية، التي تعرف بمعالجات "نيورومورفيك"، وهو اصطلاح خرج به الفيزيائي كارفر ميد من معهد كاليفورنيا للتقنيات المعلوماتية والاتصالات الذي كان من أوائل الذين ابتكروا هذا البحث في

الكومبيوترات التقليدية هي محدودة بأعمالها، ببرمجياتها التي درجت عليها، فنظم الرؤية في الكومبيوترات التقليدية على سبيل المثال لا تتعرف سوى على الأجسام التي يمكن تمييزها بالخوارزميات المبرمجة عليها، ذات الاتجاه الإحصائي. والخوارزميات ما هي إلا وصفة تقوم بإصدار إرشادات وتوجيهات خطوة خطوة لإنجاز عملية حسابية. بيد أن باحثي "غوغل" تمكنوا في العام الماضي من الوصول إلى خوارزميات تعلم الآلة، تعرف بالشبكة العصبية، بغية القيام بعملية تمييز وتحديد من دون أي إشراف. وقد قامت هذه الشبكة بمسح قاعدة بيانات مؤلفة من 10 ملايين صورة، وهي بفعاليتها هذه مرنت ذاتها على التعرف على القطط. وفي حزيران من العام الماضي ذكرت الشركة أنها استخدمت أساليب هذه الشبكة العصبية، لتطوير خدمة بحث جديدة لمساعدة الزبائن على العثور على صور محددة بدقة أكثر.

أبحاث عميقة

وهذا المسعى الجديد المستخدم في الأجهزة والعتاد، فضلاً عن البرمجيات، مصدره الانفجار الجديد للمعرفة العلمية عن الدماغ. لكن كوايبينا بوهن عالم الكومبيوتر الذي يرأس برنامج أبحاث "الدمغة في السليكونات" في جامعة ستانفورد يقول إن مثل هذا المسعى له قيوده ومحدوديته، لأن العلماء ما يزالون بعيدين جداً عن معرفة كيفية عمل الدماغ. وأضاف: "لا

لقد دخلت الكومبيوترات عصراً تستطيع خلاله أن تتعلم من أخطائها، وهو تطور من شأنه أن يقلب العالم الرقمي رأساً على عقب. ومن المقرر أن تطرح النسخة التجارية لنوع من الرقائق الكومبيوترية الجديدة في العام الجديد هذا، والتي لن يكون بمقدورها أن تقوم بأتمتة الأعمال التي لا تزال تتطلب عمليات برمجة منهكة فحسب، مثل تحريك الذراع الروبوتية بمرونة وكفاءة، بل ويمكنها أيضاً أن تتجاوز الأخطاء أو تتحمل وجودها، مما يعني أن إمكانية تعطل الكومبيوتر المفاجئ صارت أمراً من الماضي.

نظام عصبي كومبيوتري

هذا المسعى الكومبيوتري الجديد الذي بات قيد الاستخدام من قبل بعض الشركات التقنية الكبيرة، يعتمد على النظام العصبي البيولوجي، وبصورة خاصة على كيفية تعامل الخلايا العصبية مع عملية التحفيز والتواصل مع الخلايا الأخرى لتفسير المعلومات. وهذا من شأنه إتاحة المجال أمام أجهزة الكومبيوتر لامتصاص المعلومات الجديدة أثناء قيامها بالأعمال، وبالتالي تعديلها والتأقلم معها، وفقاً للإشارات المتغيرة. وفي السنوات المقبلة فإن هذا الأسلوب سيجعل من الممكن قيام الجيل الجديد من نظم الذكاء الصناعي ببعض المهام التي يؤديها الإنسان، مثل النظم القادرة على الرؤية، والإصغاء، والملاحة، وعمليات الاستخدام والتحكم. وسيكون لهذا عواقب كبيرة على صعيد الأعمال، كالتعرف على الوجوه والنطق، والتخطيط، التي ما تزال في مراحلها الأولية، وتعتمد بشكل كبير على البرمجة البشرية. ويقول المصممون إن مثل هذا النمط من شأنه إفساح المجال أمام الروبوتات التي تستطيع بأمان أن تمشي وتقاد المركبات في العالم الطبيعي، على الرغم من أن الكومبيوتر المفكر والواعي، هو سلعة من عالم الخيال ما تزال أمراً بعيداً في أفق العالم الرقمي. ويقول لاري سمار عالم الفيزياء الفلكية الذي يدير معهد كاليفورنيا للتقنيات المعلوماتية والاتصالات، الذي هو واحد من الكثير من مراكز الأبحاث التي كرست ذاتها لتطوير هذه الأنواع الجديدة من الدارات الكومبيوترية، "نحن ننتقل من النظم الكومبيوترية الهندسية إلى أمر له الكثير من مواصفات العمليات الكومبيوترية البيولوجية".

اليوم «الله يعينهم»... ما بدنا
يجي بكرنا ونقول «الله يرحمهم»

تبرع بـ 1 شيكل لأهلنا في مخيم اليرموك
وستقوم مجموعة الاتصالات الفلسطينية بالتبرع بنفس المبلغ
من جوال أرسل رسالة فارغة إلى الرقم 37333
أو اتصل من بالتل أو جوال على الرقم 194 194 1700

• سيتم التنسيق من خلال هيئات ومنظمات الدفاع الدولية لإدخال المعونات والمساعدات في أسرع وقت ممكن

• سعر الرسالة أو الاتصال هو 1 شكيل غير شامل ض.ق.م



لمزيد من المعلومات والشروط: 111 أو 199 أو www.jawwal.ps أو www.paltel.ps

